الفصل الرابع

تخيل شرق أوسط متغير

«إن ما يقتضيه التحديث من العرب.. هو اجتثاث عروبتهم»

في سبتمبر ١٩٦٩، أرسل مكتب الاستخبارات والأبحاث التابع لوزارة الخارجية ورقة بحثية مطولة إلى وزير الخارجية. حاولت الورقة المؤلفة من إحدى وثلاثين صفحة، والتي كان عنوانها «جذور مقاومة العرب للتحديث» تفسير أسباب «الفشل الذي يواجهه عرب الشرق الأوسط في تحقيق طموحاتهم بأن يصبحوا رجالا عصريين بمعنى اللفظ كما هو مفهوم في أوربا ونصف الكرة الغربي».

زعمت الورقة أن «السبب لا يكمن فى القوى الخارجية، وفقا لما يذهب إليه البعض كثيرا، بل فى أسباب داخلية تكمن فى لب النظام العربى للعلاقات والقيم الاجتماعية»، وأضافت أن العلاقات الاجتماعية فى الشرق الأوسط تهيمن عليها قوى سلطوية متنافسة، تعزز النمطية والتطابق وتحول دون الإصلاح الدينى والتفكير المستقل، قيام تلك المجتمعات على أسس اجتماعية مشظاة والذى من خلاله مَنَع التشبث المتعنت بالهويات القائمة على أساس عائلى أو عشائرى الولاء إلى الهويات الأوسع باستثناء تلك القائمة على أساس الدين. من المفترض أن أنظمة الفكر الإسلامى والعربى التقليدى قد عملت على استمرار وجود تلك القوى». يركز الجزء الخاص بالتعليم فى تلك الورقة والمؤلف من ثمانى صفحات وعنوانه: «فشل التعليم العربى كأداة للتحديث» على تلك الرؤية بشكل خاص، حيث يزعم التقرير أن

النظام التعليمى لا يمكنه الدفع بعملية التحديث لأنه يركز على الاستظهار وأهمية الحضور إلى المدرسة لا على التفكير النقدى ومهارات حل المشاكل الأخرى. بإيجاز، رأى التقرير أن العرب لا يستطيعون الارتقاء إلى مستويات التحديث الغربية بسبب مَنْ هم، وعلاقاتهم الاجتماعية، وممارساتهم الثقافية والدينية.

انتهت الورقة إلى أنه ليس ثمة أسباب كثيرة تدعو للتفاؤل بأن الشرق الأوسط سيخوض عملية تحديث فى المستقبل القريب، وذكرت أن «شعوب المنطقة لا يتعاطون بنجاح مع المشاكل التى يطرحها التحديث، ومن الواضح أن السبب يكمن فى حقيقة أن المجتمع مشبّع بقيم وتوجهات اجتماعية تُنتِج خللا وظيفيا فى المؤسسات وفى تطبيق الأساليب الحديثة المستعارة من الخارج». أضاف التقرير أنه، فى بعض الحالات، نجح القوميون العلمانيون فى تحدى هيمنة الإسلام، لكنهم لم يستطيعوا

إرساء حس بالولاء للدولة داخل الجماهير - حس بالوطنية - يكفي للتغلب على الأسس والانتماءات «الذرية» السائدة، وأنه على الرغم من أن بعض الدول القومية و«الثورية» تحاول تأسيس بعض الولاء، لكن هذا الولاء نمطياً يكون إما للزعماء الأفراد من أمثال ناصر أو لمفهوم مُبْهم عن التغيير الذى يحدث.. بخطوات مفرطة السرعة وبأساليب غير فاعلة لأنهم [الزعماء الثوريين] لا يفهمون أن المشكلة تكمن فى تلك القوى المؤثرة والعميقة فى الثقافة الإسلامية المعادية للتحديث بالمعنى الغربى. وعلى الرغم من أن التغيير يحدث إلا أنه «أسرع كثيرا كثيرا فى المجال المادى عنه فى المجال اللامادى. بيد أنه، فإن مفتاح التحديث الحق يكمن فى ذلك المجال الأخير» وهكذا، كَبسلت الجملة الأولى من الفقرة الأخيرة للتقرير الرأى السائد: «ما يقتضيه التحديث من العرب، هو اجتثاث عروبتهم والتخلص منها».

يضع هذا الفصل تحليلات المتخصصين التابعين للشبكة غير الرسمية عبر/ الدولية، وإحباطاتهم فى نهاية الستينيات- والتى يمثلها هذا التقرير وتظهر بجلاء فى مصادر كثيرة أخرى - فى سياق نصف قرن من الجهود المقدسة والعلمانية لتخيّل الشرق الأوسط وقد تغير، وتخيّل هذا التغيير وقد أُنجز. بدأت تلك الجهود فى عام ١٩١٨ وهى السنة التى اعتقد أعضاء تنظيم Inquiry ولجنة كينج / كراين أنها توفّر فرصة فريدة للإتيان بالتغيير إلى الشرق الأوسط، ومن ثم، دعوا إلى تدخل الولايات المتحدة وانضمامها إلى سلسلة من أنظمة الانتداب اقترحتها عصبة الأمم للإشراف على تغير الشرق الأوسط ليصبح مجموعة من الدول القومية الحديثة. ولكن عدم انضمام الولايات المتحدة إلى مشروع عصبة الأمم يرجع إلى أنها، ومنذ نهاية العشرينيات وحتى نهاية الأربعينيات، كانت قد أوكلت إلى القطاع الخاص، وبخاصة الشركات الأمريكية ذات الصلة بالصناعات النفطية الوليدة بالشرق الأوسط، أمر تنفيذ المهمة المقدسة والدنيوية لأمريكا من خلال سياسة تنموية ليبرالية. ثم نركز اهتمامنا بعد ذلك على فترة نهاية الأربعينيات وبداية

الخمسينيات التى حدث فيها تطوران رئيسيان. أولا أدى صعود مناهج ومفاهيم جديدة فى علم الاجتماع إلى محاولات لقياس معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، ومعدلات نمو السكان، ومعدلات الفقر، ومعدلات الأمراض وغيرها، والتى استخدمت لتصنيف الشعوب والأماكن شرق الأوسطية داخل تراتبية دولية أوسع للنمو والتخلف. ثانيا، بدءا من نهاية الأربعينيات، اضطلعت الولايات المتحدة بمسئولية مباشرة أكثر لمحاولة تخيل الشرق الأوسط وقد تغير والإتيان بهذا التغيير، فيما أملت أيضا فى منع التغير الثورى فى أنحاء المنطقة. وصلت هذه الجهود ذروتها فى نهاية الخمسينيات وحتى أواسط الستينيات حينما قام صناع السياسة بتفعيل نظريات تحديث اجتماعى علمية على علاقات الولايات المتحدة ببلدان مثل مصر وإيران، ثم نعود إلى التركيز على تقرير «جذور مقاومة العرب للتغيير» فيما نتفحص هذه الوثيقة من منظور خمسين عاما من المحاولات الفاشلة لخلق الشرق الأوسط الذى تخيل أعضاء الشبكة من المتخصصين وصناع السياسة أنّ تدخل الولايات المتحدة بالمنطقة سيأتى به إلى الوجود.

بيزنس النفط الكبير والسياسة التنموية الليبرالية:

من المؤكد أن الرغبة القوية فى تغيير الشرق الأوسط كانت بين دوافع أنشطة كثير من الأمريكيين الذين عملوا بالمنطقة. فى سبعينيات القرن التاسع عشر، وفيما كان المبشرون ورجال البر يسعون لإنجاز مبادراتهم فى مجال التعليم والرعاية الصحية، كان قُدامى المحاربين فى الحرب الأهلية الأمريكية يعملون مستشارين للجيش المصرى، وتخيل كل هؤلاء، أنفسهم قادة جهدٍ عظيم لإدخال الحضارة والمدنية إلى المنطقة. لكن، ومثلما حدث فى حالة المجهودات للتوافق مع التيارات القومية فى الشرق الأوسط والتى ناقشناها فى الفصل السابق، فإن الأمريكيين العاملين بالمنطقة والمهتمين بشئونها من صناع السياسة والخبراء الاستراتيجيين والأكاديميين ورجال الأعمال والصحفيين بدأوا، ولأول مرة، فى الربط بين رغباتهم

فى تغيير المنطقة وبين مصالح الولايات المتحدة الآخذة فى التوسع هناك، فى فترة ما بين الحربين العالميتين.

بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، اعتقد أعضاء تنظيم Inquiry ولجنة كينج/ كراين، ومعهم معلقون آخرون، أن تفعيل نظام الانتداب الذى تبنته عصبة الأمم كان يمثل فرصة فريدة لتنفيذ إصلاحات شاملة فى أنحاء المنطقة. لكن، ونظرا لأن الولايات المتحدة رفضت، فى نهاية المطاف، الانضمام إلى عصبة الأمم والمشاركة فى نظام الانتداب أصبح القطاع الخاص، وبخاصة صناعة النفط الوليدة، العامل الأول الذى من خلاله تُتابَع المهمة المقدسة والدنيوية وتُطبّق، من نهاية العشرينيات وحتى نهاية الأربعينيات.

أثناء الحرب العالمية الأولى وفى أعقابها مباشرة، كان للحاجة الملموسة إلى تغيير الشرق الأوسط أثر كبير على الكيفية التى فكر بها المتخصصون وصناع السياسة فى التخطيط لما بعد الحرب. كان المتخصصون الذين يعملون بتنظيم «Inquiry»، أو باللجنة الأمريكية لتفاوضات السلام التى خلفته، كانوا يعلقون بانتظام على الطبيعة «المتخلفة» للشرق الأوسط وعلى المزايا المفترضة التى قد يأتى بها ارتباطه بأوروبا الغربية أو بالولايات المتحدة. ذهب جورج لويس بير، المؤرخ وعضو تنظيم Inquiry ولجنة التفاوضات، إلى أن بلاد ما بين النهرين جميعها بحاجة ماسة «إلى تجديد وإعادة إحياء من الأسس المفتاح ذاتها وحتى القمة»، ورأى أن مصر، التى كانت قد ظلت تحت الهيمنة البريطانية منذ عام ١٨٨٢ كانت الاستثناء الوحيد فى المنطقة لأنها «تمتعت وعلى مدى جيل كامل بمزايا إدارة مستنيرة مخلصة». نسب بير إلى البريطانيين، بين أشياء أخرى الفضل «فى خلق مناخ أدخلت فيه مصر التحسينيات على نظام رى الأراضى الواقعة على ضفاف النيل، وزادت من عدد سكانها، ووسّعت تجارتها الخارجية، ورسخت ماليتها القومية، وبدأت فى توسيع مدى ملكية الأراضى». وعلى الرغم من أن بير اعترف أن

الهيمنة البريطانية على مصر ولّدت المقاومة، إلا أنه بعامة تقبل ما قاله اللورد كرومر، المندوب السامي البريطاني بمصر، والذى ذهب إلى أن الإمبريالى البريطانى المستنير «هو فى حقيقة الأمر يبذل الجهد دائما لتحقيق المُثل، الأمر الذى يمكن أن يكون مدمراً بأسلوب تبادلى - فهو يسعى لتحقيق مثال الحكم الصالح الذى يستلزم استمرار هيمنته، ومثال الحكم الذاتى الذى يقتضى التنازل عن موقعه المهيمن جزئيا أو كليا». ووفقا لبير، فقد عمد كرومر دائماً إلى الحد من عدد العاملين البريطانيين وبذلك ضحّى «بالكفاءة الكاملة فى سبيل محاولة تحقيق مبدأ دفع المصريين لأن يتعلموا بأنفسهم من خلال التجربة مشاكل الحكم».

أدى تخيله للوضع فى مصر من خلال عدسات بريطانية، لا مصرية، لأن يصبح بير من بين أول الدعاة لتطبيق نظامٍ للانتداب لإدارة حيازات وممتلكات الإمبراطوريتين الألمانية والعثمانية بعد هزيمتهما. اعتقد بير أن الحرب قد أوجدت «صفحة بيضاء نظيفة» من خلال القضاء على كثير من العلاقات السياسية السابق تواجدها بين أوربا والشرق الأوسط. بل إنه ذهب إلى أن «العرب بعامة رحّبوا بالغزو البريطانى الذى أغاثهم من القمع البشع» الذى أخضعهم له الحكام الأتراك المستبدون السابقون. لكنه لم يعتقد بأن شعوب الشرق الأوسط كانت مستعدة بعد لنيل استقلالها واقترح أنه ينبغى وجود مرحلة وسيطة بين الحكم التركى والاستقلال التام. وفى عرضه لتفاصيل تلك الخطة، قال بير «فى ظل الأوضاع السياسية الحديثة، فمن الواضح أن الأسلوب الوحيد الذى تُقرَر به مشاكل الشعوب المتخلفة سياسياً، ممن هم بحاجة، ليس فقط إلى تحكم سياسى خارجى بل أيضا إلى رأسمال أجنبى لإعادة تنظيم أنظمتهم الاقتصادية الراكدة، هو اضطلاع الدولة التى لها مصالح مباشرة أكثر من غيرها بمسئولية حكمهم». وعلى الرغم من أن مثل تلك المقولات تُظهر بير وأنه مدافع عن الإمبريالية الأوربية، إلا أنه كان أيضا على علم بالمشاعر المتصاعدة المعادية للاستعمار فى أرجاء العالم وأضاف ما

اعتبره شرطا ضروريا - على الرغم من كونه متعاليا وسلطويا - يلتزم به أى نظام تمارس بمقتضاه القوى الخارجية الهيمنة على الشرق الأوسط أو تعمل وفقه بهدف اختراق المنطقة اقتصاديا، حيث رأى أن مثل هذا النظام يجب أن يتضمن «بنودا محددة بوضوح تشترط حماية الأهالى من الاستغلال. كما يجب حمايتهم أيضا مما يعانون منه من جهل ومن جموح شهواتهم وجشعهم من خلال سن القوانين الصارمة وتطبيقها. وينبغى أن يخضع الاختراق الرأسمالى بصرامة للإشراف والتحكم، بحيث لا تقتصر نتيجة إصلاح بلاد الرافدين على مجرد وجود عدد هائل من السكان يكادون ألا يكونوا قد بارحوا حالة الفقر المدقع السابقة فيما تذهب ثروات المنطقة الضخمة إلى لندن ونيويورك وبرلين».

وعلى الرغم من أن لجنة كينج / كراين وجدت أن العرب لم يكونوا راضين عن الغزو البريطانى (أو الفرنسى) حسب اعتقاد بير، إلا أن تقرير اللجنة كشف عن اعتناقها كثيراً من الأفكار عن المنطقة وشعوبها ماثلت أفكار بير ومعتقداته. يتيح نقاش تقرير تلك اللجنة عن سوريا نموذجا جيدا لبعض الفرضيات التحتية التى كانت تحفز تخيلات الأمريكيين للشرق الأوسط فى المستقبل. نص تقرير كينج / كراين على أن سوريا «مكان ذو أهمية استراتيجية كبيرة، سياسياً وتجارياً، ومن منظور الحضارة العالمية، ولذا فمن الضرورة الملحة للتسوية التى تحدث هنا أن تنفّذ بحيث تعطى أملا فى نتائج طيبة مستدامة لقضية تطوير الحضارة القويمة أخلاقياً فى العالم أجمع. لابد أن يمنح كل جزء من الإمبراطورية التركية السابقة فرصة لحياة جديدة فى ظل ظروف سياسية مختلفة تماما عن سابقتها». رأت اللجنة أن زوال الإمبراطورية العثمانية تماما الذى حققته الحرب قد خلف وضعا ذا إمكانيات ثرية وأتاح «فرصة عظيمة - من غير المحتمل أن تتكرر - لإقامة دولة شرق أدنى فى سوريا على أساس حديث، تتمتع بحرية دينية كاملة تشمل، عن عمد، جميع الأديان المختلفة، وتحمى بخاصة حقوق الأقليات. إنه من العدالة

للعرب.. أن تتشكل دولة عربية على أسس سياسية حديثة. وعلى حين أن العناصر (المكوّنات) متنوعة جدا، وأن المصالح المختلفة تعمل على الشقاق والتنازعات، وأن أغلب السكان غير مؤهلين بعد للحكم الذاتي، إلا أن الأوضاع الحالية مواتية بأفضل قدر معقول يُمكن توقعه من ظروف كهذه بحيث إنه من المستحسن البدء فى التجربة الآن». ومن أجل تحقيق هذا الهدف، قرر كينج كراين إنه من الأفضل أن تقيم عصبة الأمم نظام انتداب فى سوريا تضطلع به قوة من أوربا الغربية تعمل، حَرفياً، على إقامة دولة جديدة. ووفقا لتقريرهما، اعتقد كينج وكراين أن القوة الحاكمة التى ستوضع سوريا تحت «وصايتها» يجب أن يميزها تركيز تعليمى قوى وحيوى» تتمكن من خلاله من «تدريب الشعب السورى على الحكم الذاتى المستقل بأسرع ما تتيحه الأوضاع» وأن هذه العملية ستقتضى «تشكيلاً تدريجياً لحس ذكى بالمواطنة ومجموعة كبيرة من المواطنين المدنيين الحكوميين المنظمين، وضمان حرية دينية كاملة، وحقوق جميع الأقليات، والإتيان بالاستقلال الاقتصادى إضافة إلى الاستقلال السياسى إلى الدولة الجديدة بأقصى سرعة ممكنة».

لافتة هى لغة التقرير حول حاجة شعوب الشرق الأوسط للخضوع لفترة من «الوصاية» وإن كانت غير مستغربة. لكن النص الصريح الذى يزعم بأن الحداثة السياسية يمكن إنجازها فقط بإرساء الحريات الدينية أولاً، هو على نفس الدرجة من الأهمية. برر كينج وكراين تأكيدهما هذا بأن بيَّنا أن «البدء بتقسيم المنطقة على أسس دينية هو تشجيع لزيادة الإقصاء، وسوء الفهم، والشقاق». توحى حتى القراءة المتسامحة المتفهمة لتلك اللغة بأن كينج وكراين كانا مهتمين بمنع الصدامات المستقبلية المحتملة على أساس الهويات الدينية، وبخاصة مع الأخذ فى الاعتبار ما حدث للأرمن فى العقود السابقة، وفى وجود التوترات المتصاعدة بين اليهود والعرب فى فلسطين. بيد أنه، و حتى مثل تلك القراءة المحابية يجب أن تعترف بوجود أطروحة ثانية مضمرة فى تلك النصوص: الاعتقاد بأن الطريق إلى

الحداثة يجب أن يمر من خلال إسلام مُوهَن، إذ إن الإسلام هو الدين المهيمن فى المنطقة.

عبّرت كتابات بير، وتقرير كينج وكراين عن الاعتقاد بأن الشرق الأوسط كان بحاجة للخضوع إلى تغيير جوهرى، لكنهم فعلوا ذلك دعما منهم لنظام انتداب لم تشارك فيه الولايات المتحدة فى نهاية المطاف. من ثم، فإنه ومن بداية الثلاثينيات وحتى بداية الخمسينيات فقد كانت شركات النفط الأمريكية هى من اضطلعت بتعزيز الحس بمهمة أمريكا المقدسة والدنيوية لتغيير الشرق الأوسط أكثر من أى فرد أو تنظيم آخر. وفى جهودها لفعل هذا، فقد استفادت من أيديولوجيا «العملية التنموية الليبرالية» التى تبنت عمليات النمو والتنمية القومية التى حدثت فى الولايات المتحدة «نموذجا مناسبا تتبعه إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، بل وجعلت أيضا من نفسها نموذجا لتلك الأيديولوجيا. منذ تسعينيات القرن العشرين. ووفقا لما قالته المؤرخة إميلى رونبرج، فقد ركز صناع السياسة ورجال الأعمال الأمريكيون على «فرص التجارة المتساوية، والإتاحة المفتوحة لتلك الفرص، والتدفق الحر للسلع، والمشاريع الحرة» لتشجيع التنمية على غرار النموذج الأمريكى. كان دور الحكومة هو ضمان البيئة المُستقرة المنفتحة لتعزيز تنامى مصالح البيزنس الأمريكية وفى الشرق الأوسط. ظل صناع السياسة ورجال الأعمال ملتزمين بأسلوب لا يتزعزع بالنموذج التنموى الليبرالى فيما كانوا يتفاوضون على مشاركة الولايات المتحدة وتدخلها فى تنمية الصناعات النفطية فى فترة ما بين الحربين. أيضا، كان ثمة توقعات من القطاع الخاص الذى يقوم بالاستثمار فى النفط بأن يضمن لرجال الأعمال الأمريكيين إمكانية متساوية للوصول إلى الموارد النفطية فى المناطق التى تهيمن عليها اسميا قوى أخرى أو الواقعة تحت نفوذها، وإدخال كميات كافية من رأس المال الأجنبى إلى المنطقة، وتعريض رجال الأعمال المحليين وقادة الحكم هناك لنظام أمريكا الاقتصادى

الرأسمالى والأسواق المفتوحة وتعريفهم به. وفيما تصبح شركات النفط الأمريكية أكثر مشاركة وتدخلا، كان من المفترض أن تأتى البنى الأساسية التى تقيمها والموارد التى تدخلها إلى البلاد المعنية بتقدم ملموس وترتقى بشعوب المنطقة.

ابتداء من منتصف الثلاثينيات حينما بدأت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا التنقيب عن النفط بالسعودية بمقتضى حق الامتياز الذى كانت قد حصلت عليه، وحتى بداية الخمسينيات حينما تخلت الحكومة الأمريكية عن سياسة التنمية الليبرالية كنهج مفضل لديها لتغيير الشرق الأوسط كان لدى شركات النفط أكبر قدر من الحرية للعمل وفقا لهذا النموذج ومن أجل تحقيقه. كان هذا الامتياز قد رسخه منح الشركة قرضا ماليا كبيرا لابن سعود، ومنذ البداية، تضمن الامتياز توقعا بأن تشارك الشركة فى مشاريع كبرى للبنية الأساسية مثل شق الطرق. ومن الجانب الأمريكى اعتقد صناع السياسة، وقد أصبح همهم الشاغل فى السنوات المبكرة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية هو دور الولايات المتحدة فى المجالات الدولية الأوسع – أن الجهد التنموى الليبرالى فى الشرق الأوسط وفى أنحاء أخرى يتيح مزايا عديدة أكثر مما يتيحها الدور الحكومى الأكثر نشاطا. أولا وقبل كل شىء، فقد كان يسمح للحكومة تخصيص مواردها المحدودة لمجالات كانت ترى أنها على درجة كبرى من الأهمية والتى كانت تعنى، أثناء توترات الحرب الباردة البازغة، أوربا الغربية واليابان. ثانيا كان الاعتماد على القطاع الخاص، يبقى أيضا على تواجد أمريكى غير رسمى اعتقد صناع السياسة أن شعوب المنطقة الذين تملؤهم الهواجس من الاستعمار لن يفهموه على أنه طموح إمبريالى من جانب حكومة الولايات المتحدة. ثالثا، اعتقد صناع السياسة ان استثمارات القطاع الخاص قد تساعد على إدماج الاقتصادات النامية فى الاقتصاد الكوكبى الذى غدا مترابطا بأسلوب متزايد بشكل أسرع وأكثر اكتمالا مما ستحققه المساعدة المباشرة من جانب حكومة الولايات المتحدة. وأخيرا، كان ثمة اعتقاد بأنه فى حالة نجاح

استثمارات القطاع الخاص فى إنجاز تلك الأهداف الثلاثة، سيكون بإمكانه أيضا إنجاز هدف أكثر أهمية ألا وهو ضمان أمن المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط فى مواجهة التهديد السوفييتى المزعوم. ولكل هذه الأسباب مجتمعة، جعل مسئولو إدارة ترومان دعم القطاع الخاص وتنمية التجارة بؤرة برامج المساعدة الأمريكى فى السنوات التى أعقبت الحرب.

ومثلما كانت حكومة الولايات المتحدة على استعداد للعمل من خلال القطاع الخاص لتحقيق مصالحها فى الشرق الأوسط، كانت الشركات من أمثال أرامكو، ذلك التجمع الشركاتى الأمريكى الذى كان مسئولا عن الامتيازات النفطية فى المملكة العربية السعودية، والذى كان يمثل أضخم استثمار أمريكى أجنبى فى أواسط القرن العشرين، كانت على أتم استعداد أيضا للاضطلاع بهذه المهمة. يوفر لنا تاريخ للشركة كُتِب فى أواسط الخمسينيات وكانت الشركة قد فوضت الروائى دالاس ستجنر لكتابته، ولم يُنشر حتى نهاية الستينيات، ومعه ذكريات العاملين المبكرين بها وسجلاتهم، يوفر لنا نافذة نستطيع من خلالها أن نرى كيف أن تلك الافتراضات والتوجهات قد أثرت فى كيفية تخيل أرامكو لدورها فى الشرق الأوسط فى ثلاثينيات القرن العشرين وأربعينياته.

يوفر « كتاب الاكتشاف! قصة أرامكو وقتئذ» - وهو عنوان تاريخ الشركة الذى كتبه ستجنر - منظورا على كيفية تخيّل العاملين بأرامكو للشرق الأوسط ولدورهم هناك. قضى ستجنر أسبوعين من ديسمبر عام ١٩٥٥ فى السعودية أجرى خلالهما أبحاثا على تاريخ للسنوات المبكرة لأرامكو الذى كانت الشركة قد كلفته بكتابته. وبعد أربعة أشهر، أى فى مارس عام ١٩٥٦، قدّم المسودة المؤلفة من ٨٠٠٠٠ كلمة والتى لم تنشر حتى أصدرت أرامكو نسخة منقحة منها نشرت فصولها على حلقات فى دوريتها الداخلية وكان اسمها «أرامكو وورلد» مابين عدد يناير/ فبراير عام ١٩٦٨ ويوليو / أغسطس ١٩٧٠. كانت بؤرة الكتاب هى الفترة ما بين عام ١٩٣٣

ونهاية الحرب العالمية الثانية، أى سنوات التنقيب والإنتاج المبكر حينما كانت الجالية الأمريكية مازالت صغيرة نسبيا تربطها ببعضها علاقات حميمة، وقبل أن تكتسب أنشطتها سمة شركاتية متعددة/ الجنسية.

فى إعادة سرده لأنشطة السنوات المبكرة من تدخل الولايات المتحدة فى صناعة النفط السعودية، ذهب ستجنر إلى أن الشركة والعاملين بها لعبوا دورا هدفه تغيير المملكة السعودية. كتب باستطراد عن إتيان رجال النفط بـ «التغيير» و«الثورة الاجتماعية والاقتصادية» وعن «الاحتياجات المتوترة للقرن العشرين لدى مواجهته الإمكانيات غير المطوّرة لبلد يعود تاريخه إلى ما قبل الخليل إبراهيم»، مكان «لازمانى» «لايهتم بالتغيير». وحسب ما قاله ستجنر «كانت تلك هى الأيام التى بدأ فيها دفع السعودية المثير للدهشة باتجاه التحديث، الأيام التى بدأت فيها ثورة [الأشياء] فى المنطقة الشرقية من السعودية. لأنه أيًا ما كانت أفكارهم [أى الأهالى] عن البلدان التى تُنتج هؤلاء الناس والأماكن التى ينتمون إليها، وأيا كان قدر استيائهم من معتقداتهم وأزيائهم وسياساتهم، فليس ثمة شعب على مر التاريخ استطاع أن يقاوم ولو لمدة نصف ساعة الأشياء التى يأتى بها معهم الأفراد من أمثال أعضاء تلك الكتيبة الصغيرة من الچيولوچيين. ولم يكن السعوديون استثناء من تلك القاعدة». قال إن الچيولوچيين كانوا «حاضرين لدى ميلاد العالم» حيث قاموا برعايته، ثم ختم كتابه بأن تحدث عن العاملين الأوائل بأرامكوا بصفتهم «مبشرين - مبشرين بما كانوا يصفونه بإيمان فى وقت كان فيه ذلك التعبير مازال مقدّسا - بأسلوب الحياة الأمريكى»، وأن «حماسهم التبشيرى» أبقى عليهم يسهمون فى أى عدد من المشروعات - رسم الخرائط، الإنشاءات، المشروعات الزراعية، استصلاح الأراضى، حفظ المياه، الصحة العامة، التعليم - والتى كانت جميعها جزءا من الإسهام الذى يقوم به الأمريكيون فى أى مكان يذهبون إليه، وأيا كانت تضمينات ذلك». أضاف أنه فى غضون ذلك كان المبشرون الصناعيون

«ينشئون شيئا جديدا فى تاريخ العالم: ليس إمبراطورية للسلب والنهب تقيمها قوة دخيلة، بل أمة حديثة يمكن للأمريكيين والعرب فيها التوصل إلى عقود منصفة، ينتجون فى ظل شراكة بينهم، ويحققون ربحا متبادلا من خلال ارتباطهم والعمل معاً. بيد أنهم، ومن وجهة نظر ستجنر «فقد كان لهم إسهام أكبر أهمية بكثير من الآليات التى تبناها العرب، ومن أية مهارات وخبرات تعلموها حديثا. لقد بدأوا تغييراً لحالة عقلية ولأسلوبٍ للتفكير».

استعاد عدد مايو/ يونيو ١٩٨٤ من دورية «سعودى آرامكو وورلد» نبرة الحنين والرومانسية التى كتب بها ستجنر عن سنوات آرامكو المبكرة، وكان العدد قد خُصِّص للاحتفاء «بالذكرى الخمسين لبدء التنقيب عن النفط فى السعودية». تضمن هذا العدد الخاص كتابات مؤسسة على حوارات مع عدد من أوائل العاملين بالسعودية، وروى، بما لا يثير الدهشة، قصص مغامرات، ولقاءات عبر/ ثقافية معقدة، وجهوداً دءوبة، وحرماناً، وحساً مشتركاً بالمهمة والرسالة. كان هناك أيضا عدد من الافتراضات – بعضها شديد الوضوح، والأخرى مَخْفية مبهمة – تدخل ضمن تلك الذكريات عن الحياة اليومية حول ما اعتبره العاملون الأمريكيون بلدا متخلفا. مثلا، أوما البعض عن تأثير التكنولوجيا مثل الطائرات والسيارات وتجهيزات المسح، بل والمعدات الأساسية بالغة البساطة لقياس المسافات وتحديد التوجهات، تأثيرها على السعوديين، فيما ناقش بعضها بوضوح، مثل ذكريات كارل تويتشل (أحد الأفراد الذين تفاوضوا حول الامتيازات بالسعودية فى أوائل الثلاثينيات) مسألة التغيير والتحول. بيّن چون ستاركى الذى صاغ ذكريات تويتشل أن إصدارا سعوديا كان قد امتدح تويتشل بصفته «أول رجل رفع الغطاء عن صندوق الثروات الطبيعية بالسعودية». ثم عمل ستاركى على توضيح سبب تلك المشاعر بأن أضاف: «لكن عملية النمو والتحديث المتسارعة التى ساعد على إطلاقها قد تمثل أعظم آثاره التى لا تمحى من الذاكرة». جسد توماس بارجر، أحد

علماء الچيولوجيا والذى كان قد وصل إلى السعودية فى ديسمبر عام ١٩٣٧، ثم أصبح فيما بعد رئيس مجلس إدارة آرامكو، جسد كل تلك الافتراضات وأوجزها فى السطر الذى اختتم به مقاله حيث ذكر أنه «كان من دواعى الإرضاء العميق أن يكبر المرء فى مجتمع فى حالة تغير سريع وأن يفعل ما بوسعه للمساعدة فى هذا».

بالطبع علينا أن نتفحص ما إن كان كتاب ستجنر وذكريات العاملين التى نُشرت بعد عدة أعوام من خبرتهم هناك، كانت تعكس بدقة ما كان العاملون بآرامكو يعتقدونه، أم أن بعض ما قالوه كان مجرد خدعة تسويقية. كتب ويليام إدى – كان والداه يعملان بالتبشير، وعمل ضابطا بالاستخبارات أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم أصبح أول سفير للولايات المتحدة بالسعودية، وفى عام ١٩٤٨ عمل بآرامكو وللسى آى إيه أيضا – كتب فى العام ذاك لأحد أقاربه عن خطة لمحاولة إقناع القادة العرب بمزايا السماح للشركات الأمريكية والبريطانية بالتحكم فى الصناعات النفطية بالمنطقة، وذلك الخطاب جدير بالاستشهاد به لأنه يعترف بصراحة بأنه كان ثمة عنصر للخداع فى مجهودات آرامكو: «نحن نُعدّ لتوثيق فكرة كنت قد اقترحتها بإيجاز فى المذكرة المرفقة، من أجل ترجمتها إلى العربية ثم يقوم بعض الأصدقاء العرب بـ «زرعها» فى أيدى أعضاء البرلمانات العربية إلخ. لابد من صياغتها كما لو أن عربياً هو الذى قام بكتابتها. والفكرة هى وصف التنمية الهائلة التى يمكن أن تحدث فى بضع السنوات القادمة من خلال رأس المال الأمريكى والبريطانى الخاص إذا قام العرب بتشجيع نوع التنمية هذا بدلا من فرض القيود على تلك الشركات وإخضاعها للقوانين الجزائية: مئات ملايين الدولارات التى ستستثمر فى الإنشاءات، و دفع الرواتب، والسلع، والخدمات دونما أن يتكلف العرب سنتا واحدا لأن الشركات هى التى ستتحمل المخاطر المالية. ومن جهة أخرى، فإن الجُعالات والأرباح التى سيجنيها العرب، ستعمل على تسليحهم اقتصادياً ضد الصهيونية الآخذة فى التوسع، وتمنحهم نقطة تفاوضية مع القوى

التى ليس أمامها سوى الحصول على النفط من الشرق الأوسط ومن ثم سيكون عليها التعاون مع العرب». يكشف هذا الخطاب عن الأساليب العديدة التى بها تخيل رجال الأعمال ممن لهم تعاملات فى الشرق الأوسط، تخيلوا المنطقة ودورهم فيها أثناء السنوات المبكرة نسبيا من تعاملاتهم. من الواضح أنهم تخيلوا القادة العرب أشخاصا جهلة مغفلين من الممكن خداعهم بالحيلة والمكر بواسطة الأمريكيين والبريطانيين الأسمى منهم خبرة وتفكيرا وعرقًا، كما يُزعم. يشير الخطاب أيضا إلى أنهم اعتقدوا أن موضوع التغيير يتيح الأسس الأكثر قبولا وتصديقا والتى يمكن لشركات النفط استخدامها لإقناع العرب بما تريده. وبحسب ما ذهب إليه روبرت ڤيتاليس ويدعمه ما جاء بكتاب «Discovery» وخطاب إدى، فقد بذلت أرامكو جهدا حثيثا من أجل خلق «أسطورة» تصوّر فيها أنها «عملت بمزيد من السخاء وقليل من الاستغلال مقارنة بشركات البلدان الأخرى». وأن هذه الأسطورة متداخلة فى أسطورة أكبر وأشمل عن استثنائية أمريكا وما تقوم به من أفعال خيّرة فى العالم. وفقا لتحليل ڤيتاليس، فان مثل هذه الأساطير تتغاضى عن تنفيذ ممارسات بيزنس شائعة تقوم على أساس التمييز بين الأعراق وتفعيلها فى السعودية، ممارسات ترجع أصولها إلى صناعات التنقيب عن الموارد (وبخاصة التعدين) فى الجنوب الأمريكى فى ظل چيم كراو، وإلى معاداة المهاجرين فى جنوب أمريكا الغربى، وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. من ثم، أتى العاملون بأرامكو معهم فى جهودهم لتفعيل الرؤى المقدسة والدنيوية لتغيير الشرق الأوسط بجميع الافتراضات والمواقف الخاصة بالتمييز بين الأعراق، وسمو العلاقات المتحدة، ودونية الإسلام وشعوب المنطقة، تلك الافتراضات التى كانت شائعة فى زمانهم ومكانهم. علاوة على ذلك، يبيّن ڤيتاليس أن أرامكو، ومثل شركات التنقيب عن الموارد الأخرى فى أنحاء العالم، عملت على المشاريع الإنشائية – السكك الحديدية، أحواض السفن، الطرق السريعة.. إلخ – التى مثلت نفقات ضرورية

للقيام بعملها في مكان معين، إذ إن البيزنس لا يمكن أن يزدهر بدون تلك المشاريع. وهكذا رأى ڤيتاليس أن جميع مزاعم أرامكو حول مجهوداتها لتغيير السعودية كانت مجرد تظاهر، نجمت عن أسطورة إنتاج كبرى.

بيد أن ڤيتاليس يُغفل نقطة مركزية في تحليله الممتاز للعلاقة بين أرامكو والسعوديين والحكومة الأمريكية: لماذا لقيت هذه الأسطورة كل هذا القبول من الجماهير في الولايات المتحدة؟ لقد نجحت تلك المزاعم لأنها كانت تتوافق مع الأسلوب الموجود الشائع لتخيل الشرق الأوسط ودور الولايات المتحدة هناك. كان الأمريكيون قد ظلوا لعقود عديدة يتخيلون أنفسهم وهم يقومون بتغيير الشرق الأوسط بشكل أو آخر بأسلوب خيِّر ومن منطلق دوافع حميدة، بل إن هذه كانت حقا النقطة المركزية خلف تفعيل السياسة التنموية الليبرالية. وبهذا الأسلوب، كان قبول أسطورة أرامكو عن دورها في السعودية جزءا حاسما من صميم حس الأمريكيين الأوسع بالمعرفة المقدسة والدنيوية بالشرق الأوسط ورسالة الولايات المتحدة، ليس في الشرق الأوسط فحسب، بل في العالم أجمع.

بيد أنه، وعلى حين أن التنموية الليبرالية ظلت النهج المهيمن في تدخل الولايات المتحدة في كثير من أنحاء العالم طوال النصف الأول من القرن العشرين، إلا أن تلك السياسة لم تُفعّل دونما مقاومة. عارض بعض المتخصصين الحكوميين في الشرق الأوسط بصلابة، ذلك النهج لتغيير المنطقة، وذهبوا إلى أن تنموية القطاع الخاص الثنائية، قد تكون صالحة على المستوى النظري، لكنها معرضة للخضوع لنزوات رجال الأعمال ومصالحهم، وثم، تغدو بمرور الوقت غير متسقة، وغير متوازنة داخل حدود البلاد ذاتها، ناهيك عن المنطقة ككل. في أكتوبر ١٩٤٥، أرسل دين أتشيسون وكيل وزارة الخارجية مذكرة إلى وزير الخارجية جيمس بيرنز بخصوص مخاوف المتخصصين في الشرق الأوسط التابعين لوزارة الخارجية. بيّن أتشيسون أن العاملين من رجال الاقتصاد الأمريكيين بالشرق الأوسط كانوا

مستائين لعدم استعداد صناع السياسة إشراك الحكومة الفدرالية بأسلوب أكثر اكتمالا في تعزيز التنمية بالشرق الأوسط، وأضاف أن المتخصصين في اقتصاد المنطقة «عبروا مرارا عن شكواهم من أنه من المستحيل تنفيذ أي برنامج اقتصادي متسق طويل المدى تستطيع الحكومات المحلية الاعتماد عليه إلا إذا تجاوزت سلطة الهيئة التنفيذية مجرد كتابة المذكرات الدبلوماسية ومنح القروض على أساس تجاري حصري». ومن الطبيعي القول بأن من عارضوا التنموية الليبرالية لم يتحدّوا الفرضيات التحتية للرسالة المقدسة والدنيوية والتي تذهب إلى أن الشرق ينبغي تغييره، وأن على الولايات المتحدة المضي في تنفيذ سياسات تمكنها من إنجاز هذا الهدف، بل إنه في واقع الأمر، فقد تركز الجدل كلية على وسائل تحقيق ذلك الهدف، لا على الهدف ذاته.

بدا وأن محاولات إنجاح التنموية الليبرالية في إيران بين عامي ١٩٤٧ و١٩٥١ دعمت المخاوف من أن تلك السياسة لا تستطيع وحدها تغيير الشرق الأوسط، وأمدت ناقديها بالذخائر. كان صناع السياسة الأمريكيون قد اعتمدوا على مستشار النفط ماكس ثورنبرج، الذي كان قد عمل بآرامكو في أواخر الثلاثينيات، لخدمة «وسيلتهم المفضلة» لتعزيز التنمية الاقتصادية بإيران. كان ثورنبرج يرى أن التغيير الاقتصادي ينبغي أن يسبق التغيير السياسي، وأن بالإمكان إشراك بيزنسات الولايات المتحدة من خلال استخدام أرباحها في المشروعات التنموية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، والإسهام، بعامة، في قاعدة اقتصادية مستقرة. رأى أنه يمكن للولايات المتحدة أن تستفيد من خلال مزيد من التدخل في الأسواق الخارجية، ومن خلال تخفيف الضغوط الاجتماعية والسياسية المحلية بالوسائل الاقتصادية بدلا من اللجوء إلى الثورات التي تزعزع الاستقرار. حاول ثورنبرج المضي في تفعيل رؤيته في إيران من خلال العمل مع الإصلاحيين في الحكومة الإيرانية، ومن خلال الدعوة إلى تطوير قطاعات الأعمال باتباع الأساليب والنماذج

الإدارية الأمريكية، والمساعدة على وضع خطة اقتصادية للسبع سنوات التالية، والأهم، العمل على إعادة التفاوض حول العقد الموجود بين البريطانيين والإيرانيين الخاص بشركة البترول الأنجلو/ إيرانية. اعتقد بضرورة تنفيذ كل تلك الخطوات إن أرادت إيران أن تنمو اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

فشلت السياسة التنموية الليبرالية فى إيران فى ظل إرشاد ثورنبرج لأسباب عديدة. كان الإيرانيون بوعيهم السياسى يخشون بالفعل من التدخلات الأجنبية المفرطة فى بلادهم، وساعد وجود رجال أجانب يعملون بالتخطيط الاقتصادى الإيرانى على تعميق تلك الحساسية، بل إن ثورنبرج ذاته كان يمثل مشكلة فيما كان يشق طريقه للتدخل فى المشهد السياسى الإيرانى ويعمل أحيانا على تحقيق أهداف متناقضة مع مسئولى وسياسات إدارة ترومان. علاوة على ذلك، كانت إيران، فى نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، غارقة فى أوحال الاضطرابات السياسية فيما كانت المجموعات المختلفة من جميع الأطياف السياسية تتنافس على السلطة فى ظل حكم الشاه، وأضاف ثورنبرج مكوّناً آخر لذلك الخليط بأن وضع نفسه وسط تلك المجموعات وعمل مع الإصلاحيين. أيضا، تسببت الحرب الكورية وتوترات الحرب الباردة المتصاعدة فى أن تتبع إدارة ترومان خطا أكثر نشاطا وحدها مستقلة عن الآخرين. فيما تزايد قلق صنع السياسة من تقدم محتمل للقوات السوفييتية فى إيران فى الوقت الذى كان اهتمامهم يتركز فى مكان آخر. ترى ليندا ويلز فيماقامى أنه، وبشكل كلى، فإن كل هذه العوامل تشير إلى أن ثورنبرج يتحمل بعض المسئولية عن أزمة تأميم النفط التى هيمنت على العلاقات الأنجلو أمريكية/ الإيرانية بين عامى ١٩٥١ و١٩٥٣. وبغض النظر عن دقة هذا التقييم، فقد كشفت التجربتان الإيرانية والسعودية عن قصور التنموية الليبرالية كوسيلة لتحقيق الرسالة المقدسة والدنيوية لأمريكا بالشرق الأوسط.

تعريف تخلف الشرق الأوسط:

أدى تعرض الأمريكيين للشرق الأوسط من خلال التدخل فى الصناعة النفطية المتنامية بالمنطقة والوجود العسكرى الأمريكى هناك فى الحرب العالمية الثانية أدى إلى صدور تعليقات واسعة المدى كادت تكون ارتدادية تلقائية من المعلقين حول تخلف الشرق الأوسط. كان المراقبون الأمريكيون قد ظلوا يعتقدون منذ وقت طويل أن المنطقة كانت مكانا متخلفا ومقفرا. وكما رأينا، فقد كانت تعليقات الأسرى فى شمال إفريقيا فى نهاية القرن الثامن عشر، والمبشرين فيما أصبح اليوم لبنان، وفى سوريا وتركيا فى منتصف القرن التاسع عشر، والرحالة إلى «الأرض المقدسة» فى نهاية القرن التاسع عشر، كانت كلها مليئة بمقولات عن الأمراض المتفشية، والتجهيزات الصحية الرديئة، والفقر المدقع، هذا على الرغم من أن أيا من تلك الأوصاف لم تكن حصرا على الشرق الأوسط وقتئذ. بيد أنه، وبمنتصف القرن العشرين، أضيف إلى تعرض الأمريكيين المتزايد للشرق الأوسط وتدخلهم فيه، أشكال جديدة من المعرفة الاجتماعية العلمية مما أدى بالمراقبين إلى استنتاج مزيد من المزاعم حول الآفات التى تعانى منها المنطقة، حيث لم يعد يكفى الحديث بشكل عام عن شعوب الشرق الأوسط المتخلفة. بدلا من ذلك، اهتم المراقبون بما افْتُرض أنه مقاييس موضوعية مثل معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، والمخرجات الزراعية، والنمو السكانى كدلالات على كمٍّ ما أصبح يُعرف بتخلف الشرق الأوسط.

أحيانا، كان كل ما يقتضيه الأمر كتابة هو ملخص وجيز. فى عام ١٩٤٥، ذهبت مذكرة أرسلتها وزارة الخارجية إلى الرئيس ترومان إلى أن «شعوب المنطقة تظل فى غالبيتها جاهلة، مدقعة الفقر، تتفشى الأمراض فيها» فيما أعلنت ورقة من وزارة الخارجية عام ١٩٥٠ الشرق الأوسط» غير ناضج اقتصاديا ومتخلف إلى أقصى حد». وبالمثل، بيّن الأكاديمى جيه. سى. هوورويتز، وهو يكتب ضمن مجموعة دراسات عن العلاقات الدولية فى عام ١٩٥٢، أن «معظم الدول المستقلة

غير ناضجة سياسيا» وأن الاقتصاديات التى تعتمد على الزراعة بشكل أساسى بدائية فى طبيعتها، وأن غالبية سكان المنطقة «أميون، تتفشى بينهم الأمراض، هذا على الرغم من التقدم المهم الذى حدث منذ الحرب العالمية الأولى».

فى حالات أخرى، اعتمد المعلقون على الأشكال الجديدة من الخبرة الاجتماعية العلمية واستندوا إليها، وذهبوا أبعد منها بكثير لينقلوا مدى المشاكل التى اعتقدوا أنها تواجه الناس فى الشرق الأوسط. قام هدلى كووك، قنصل الولايات المتحدة السابق بفلسطين وتركيا ومستشار شئون الشرق الأوسط بإدارة التعاون الاقتصادى، قام برسم الخطوط العريضة للعديد من المخاوف ودواعى القلق فى كتابه «التحدى والاستجابة فى الشرق الأوسط: السعى إلى الازدهار، ١٩١٩-١٩٥١». حيث رأى أن اقتصادات المنطقة بأكملها كانت قاصرة بدرجة مزرية وكذلك كانت الأوضاع الصحية وأساليب تعزيز الصحة العامة. أضاف أنه كان ثمة طفرة فى النمو السكانى، وأنه وباستثناء الإسلام، فإن الهياكل الاجتماعية الموجودة لا تؤدى إلى خلق أى شكل من المجتمعات أو الجماعات الموحّدة داخل كل بلد على حدة أو عبر الحدود. وعلى الرغم من أن إى. إيه. سپايزر المتخصص بشئون الشرق الأوسط بجامعة پنسلفانيا لم يعرض مثل تلك القائمة الطويلة لمشاكل المنطقة فى كتابه «الولايات المتحدة والشرق الأدنى» إلا أنه خصص فصلين من فصول كتابه العشرة لتلك القضايا.

بيد أنه، فليس ثمة واحد من المعلقين استخدم الخبرة الاجتماعية العلمية لتعريف تخلف الشرق الأوسط وفقره ووصفه بفاعلية وقوة مثلما فعلت دورين وارينر المتخصصة البريطانية فى الهندسة الزراعية. بذلت وارينر جهدا شاقا فى دراستها المتخصصة بعنوان: «الأرض والفقر فى الشرق الأوسط» التى كتبتها عام ١٩٤٨ كى ترسخ مسافة تفصل بين قرائها الأوربيين والأمريكيين عن موضوعاتها شرق الأوسطيين. افتتحت دراستها بأن رسمت صورة نابضة كئيبة للحياة اليومية

بالمنطقة. «يكادون يموتون جوعا، أوبئة، معدلات وفيات مرتفعة، تآكل التربة، استغلال اقتصادى - هذا هو نموذج الحياة لجماهير سكان الريف فى الشرق الأوسط. إنه فقر لا يُعرَف له نظير فى أوربا إذ إن حتى المياه النظيفة تعتبر رفاهية. الدخول النقدية منخفضة.. لكن المقارنات النقدية وحدها لا تعطينا فكرة عن القذارة والمرض، والأكواخ الطينية التى يتقاسمونها مع الحيوانات التى يستخدمون روثها المجفف وقودا. وليس ثمة مستوى للمعيشة بالمعنى الأوربى، فإن مجرد البقاء على قيد الحياة هو المعيار». مضت وارينر تتفحص الأوضاع فى خمسة أماكن مختلفة بالمنطقة (مصر، فلسطين، شرق الأردن، سوريا ولبنان، والعراق). قالت إن الفلاح فى مصر يعيش فى أوضاع «بشاعة خالصة»، وأضافت «إن أجساد الفلاحين هزيلة بائسة، وأنهم، وفقا لإحصائيات الجرائم بالريف - معدل جرائم القتل المرتفع بدرجة غير عادية - فإنهم أيضا منحطون أخلاقياً، الأمر الذى لا يدعو للعجب لأنهم يكادون يكونون سكانا من العبيد».

وعلى الرغم من سوء الأحوال فى مصر بخاصة، فقد قالت إن أحوال الفلاحين فى أجزاء المنطقة الأخرى ليست أفضل كثيرا. ختمت وارينر دراستها بتوصيات ثلاث أساسية لتحسين أحوال الفلاحين شرق الأوسطيين: إصلاح أنظمة تملك الأراضى جوهريا والعلاقة بين الفلاحين وملاك الأراضى التى تشجع التوجهات القدَرية بين فقراء الريف؛ الانتقال تدريجيا إلى الزراعة المُميكنة؛ وتشجيع التخطيط الزراعى الأكثر شمولا داخل حدود كل دولة وعبرها من أجل تحسين أساليب الرى ومنع تآكل التربة.

سرعان ما رحب المتخصصون الآخرون بكتاب وارينر ليس فقط بصفته أحد أفضل الأعمال عن النظم الاجتماعية/ الاقتصادية شرق/ الأوسطية، بل كأحد أفضل ما كُتب عن المنطقة ككل. أشار ويليام يوك الشاب المتخصص فى شئون الشرق الأوسط، والذى استند كثيرا إلى وارينر فى وصفها النابض لحياة الفلاح

شرق الأوسطى، أشار إلى عمل وارينر فى مقاله «ما يفكر فيه العرب» (١٩٥٢) بصفته «أفضل الكتب وأصدقها عن المنطقة»؛ وأيد متخصصون أكاديميون آخرون تقييمه للكتاب. صنّفت قائمة المراجع لكتاب يضم مجموعة من المقالات حررها عالم الاجتماع سيدنى نتلتون فيشر بعنوان «الأرض والفقر فى الشرق الأوسط» صنفته على «أنه واحد من اثنين من الدراسات الأساسية الوافية» عن «القرويين فى الشرق الأوسط». وبالمثل، وجد چيه. سى هوورويتز أن وارينر حللت بشكل «قاطع» قضايا ملكية الأرض واقتصاد الزراعة فى الشرق الأوسط. بل إنه وحتى فى عام ١٩٦٥، أى بعد سبعة عشر عاما من نشر الكتاب، وجد پوك أن ما جاء به من تفاصيل قاسية فى وصف أوضاع الفلاحين فى الشرق الأوسط «صادمة وقوية».

كثيرا ما ذهبت مثل هذه التمثيلات للشرق الأوسط، عن صواب، إلى أن البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الشرق الأوسط غير قادرة على النهوض بأعباء احتياجات سكان المنطقة. ضربت الحربان العالميتان والكساد الكوكبى المنطقة بشدة وقسوة، حيث نجم عن الحرب العالمية الأولى مئات الأولوف العديدة من الوفيات، وفرضت فوضى وتعويقات تجارية داخل حدود المنطقة نفسها ومع أوروبا. وبمجرد أن بدأت المنطقة تتعافى فى الفترة ما بين منتصف العشرينيات وآخرها، خفّض «الكساد العظيم» الأسعار بدرجة كبيرة وعوّق التجارة الكوكبية. وعلى الرغم من أن الانخفاض فى الواردات الأوربية حفز بعض النمو الصناعى المحلى، إلا أن نقض التمويلات الكبيرة للاستثمارات حدّ من التوسع. لكن، وبمجرد ظهور إشارات على تعافٍ آخر، قاطعت الحرب العالمية الثانية المسيرة، وأعاق النمو مرة أخرى تراجع التجارة الدولية والإتاحة المحدودة لواردات بالغة الأهمية مثل الأسمدة. كانت النتيجة التراكمية هى زيادة صافية جد طفيفة فى مؤشرات النمو مثل متوسط دخل الفرد أو إجمالى الناتج المحلى طوال النصف الأول من القرن العشرين. مثلا، عانى متوسط دخل الفرد فى مصر من الركود من عام ١٩١٣

وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، فيما زاد مجمل الناتج القومى بتركيا بمتوسط معدله السنوى لا يزيد على ٠,٦٪ منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

لم يكن الوضع السياسى فى المنطقة أفضل كثيرا من الأوضاع الاقتصادية. أتت الحرب العالمية الأولى معها بزوال الإمبراطورية العثمانية نهائيا والتى كانت قد ظلت لوقت طويل البنية السياسية المهيمنة فى المنطقة، كما أتت بتفعيل نظام الانتداب الذى فرضته عُصبة الأمم وهيمنت عليه القوى الأوربية. وعلى الرغم من أن العشرينيات والثلاثينيات شهدت ظهور بضع دول مستقلة (مصر وتركيا فى البداية، ثم السعودية والعراق فيما بعد) إلا أن مصر والعراق خضعتا لحكم ملكيّن محافظيّن وظلتا تحت النفوذ البريطانى بدرجة كبيرة. أما نظام الانتداب فكان يعمل لصالح استمرار الإمبريالية الأوربية لا لاستقلال الشرق الأوسط فى المستقبل، كما أنه نادرا ما عملت القوى الحاكمة، سواء ملوك الدول المستقلة، أو البريطانيون والفرنسيون فى مناطق الانتداب، على إنشاء أنظمة سياسية واقتصادية تستجيب لاحتياجات عامة السكان.

كان الأمريكيون الذين يحاولون تفسير ما جعل من أوضاع الشرق الأوسط تصل إلى الحالة التى تخيلوها فى منتصف القرن العشرين، كان لديهم نزوع إلى تجاوز التفسيرات التى أوردناها أعلاه. وبدلا من ذلك مضوا يحددون عدة أسباب عريضة مصدرها المنطقة نفسها كعوامل لحالة التخلف التى كانت تعانى منها. كانت الحكمة التقليدية فى أوساط المتخصصين فى تلك الفترة ترى أن جغرافية الشرق الأوسط ومناخه يمارسان تأثيراً مفرطا، على أوضاعه: فالصحراء جافة، خطرة، لا تعرف الغفران أو الرحمة، ومن ثم فلها دور كبير فى ترسيخ القيود الأساسية التى يتواجد شعوب المنطقة داخل أطرها. فى عام ١٩٥٤ بيّن هالفورد هوسكينز المتخصص فى شئون الشرق الأدنى بمكتبة الكونجرس سابقا، أنه «فيما

يتعلق بالملامح الرئيسية للبيئة الفيزيقية لمنطقة الشرق الأوسط ذاتها، فإن التعميم الوحيد الرئيسى الذى ينطبق على المنطقة هو أنها جافة . وربما لم يمارس أى وضع آخر، بل وأى مزيج من الأوضاع، تأثيرا كبيرا على العناصر البشرية التى تتحرك فى المنطقة على مدى قرون بقدر ما مارسته تلك الحقيقة المفردة للجفاف المهيمن». لقد «عملت الصحراء على حفز المجموعات ضد بعضها فى الصراع على تملك الأراضى التى ترويها المياه» كما أنها «شكلت الثقافات التى يُنظر إليها الآن على أنها ثقافات المنطقة الأصيلة وحدّدت نطاقها». أيضا، قامت وارينر بتحليل كميات سقوط الأمطار سنويا وحجم الأراضى الزراعية وجودتها من أجل التركيز على القيود الأساسية التى فرضها المناخ والجغرافيا على الإمكانات للتطور الزراعى بالشرق الأوسط، وخصص كرميت روزفلت - حفيد تيودور روزفلت، والمؤرخ، والعميل الاستخباراتى فى الحرب العالمية الثانية، وفيما بعد المشارك المفتاح فى انقلاب السى آى إيه بإيران عام ١٩٥٢ - خصّص فصلين طويلين من كتاب له صدر عام ١٩٤٧ لمناقشة أثر المناخ والجغرافيا على تشكيل الشرق الأوسط المعاصر ومشاكله.

أما التفسير الثانى للتخلف المتخيل للشرق الأوسط، فكان يدور حول «السبات الطويل» وهى فكرة رفضتها بشدة الأبحاث الأكثر حداثة لكنها هيمنت على الدراسات الأكاديمية الاستشراقية منذ بداية القرن العشرين وحتى منتصفه. كان خط التخيل هذا يشير إلى أنه كانت ثمة حضارة إسلامية وعربية دينامية تمددت سريعا من خارج الجزيرة العربية وشملت أجزاء واسعة بعد وفاة الرسول محمد، لكن غفلة العرب ورضاهم عن أنفسهم بحلول منتصف القرن الثالث عشر أدى إلى زواء تلك الحضارة، وكان تدمير بغداد على يد هولاكو خان حفيد چنكيز خان عام ١٢٥٨ نذير قرون طويلة من الركود والتخلف والاضمحلال والهيمنة الأجنبية فيما مارس العثمانيون تحكمهم على غالبية أنحاء الشرق الأوسط، ثم تبعهم الأوربيون.

كان الاعتقاد السائد هو أن الشرق الأوسط فى الفترة من بداية القرن العشرين وحتى منتصفه قد بدأ لتوه يستيقظ من سباته الطويل.

وجد المراقبون أيضاً أن التفسير الثالث لذاك التخلف السائد فى الشرق الأوسط هو البيئة الاجتماعية، وبخاصة بيئة السكان العرب المسلمين. جمع المحللون بين عدة ملامح مختلفة – التاريخ الطويل للمجتمعات القبلية والبدو الرحل، والتمايزات الهائلة بين الأثرياء والفقراء – ليزعموا أن الأشكال المهيمنة للتنظيمات الاجتماعية فى المنطقة أعاقت النمو الاقتصادى والسياسى. عبر ويليام بوك عن هذه النقطة بإيجاز وإحكام فى مقاله «ما يفكر فيه العرب» (١٩٥٢) حيث قال «يماثل المجتمع فى العالم العربى – باستثناء العرب الرحل فى الصحراء ذوى الكبرياء والذين لا يمثلون سوى نسبة صغيرة من مجموع السكان – يماثل هَرَما مُسطَّحا يوجد على قمته بضعة آلاف من التجار وملاك الأراضى فاحشى الثراء؛ تليهم طبقة ضيقة من الشرائح المتوسطة، غالبيتها من المهنيين والتقنيين ذوى التعليم الغربى؛ وأخيرا الكتلة الهائلة من الفلاحين الذين لا يملكون أرضا أو لا يكادون يملكونها، ويفصل بين المجموعتين العلويتين والمجموعة السفلى فجوة هائلة لا تصدق من حيث التعليم، وأساليب الحياة ومستويات المعيشة". لم يكتف مثل هذا التحليل بوضع تخلف الشرق الأوسط داخل سياق النظام الاجتماعى/ الاقتصادى للمنطقة، بل إنه أيضا اقترح أساليب محددة لتصويب المشكلة إذ ذهب إلى أن الفرص التعليمية والاقتصادية المحسنة، وأيضا زيادة سكان المدن ستعمل على التغلب على العيوب الهيكلية فى النظام الاجتماعى العربى والشرق أوسطى، وبهذا يتم القضاء بمرور الوقت، على مشكلة تخلف المنطقة.

بيد أن المتخصصين حددوا سببا رابعا لمشاكل الشرق الأوسط يتمثل فى الناس أنفسهم. مما لا شك فيه أن المراقبين أحيانا كانوا يعترفون بوجود بعض السمات الشخصية الإيجابية بين المسلمين العرب. مثلا، اعترف أحد تقارير السى آى إيه

«بأن التهذيب الظاهرى يقابَل بتقدير كبير» وأن «العرب حساسون جدا من السلوكيات السيئة أو الفظاظة والفجاجة» وأن «معاملاتهم العادية تميزها البساطة والأمانة والصدق». إلا أن متخصصى الشرق الأوسط الأمريكيين كانوا أكثر نزوعا بكثير لتخيل سكان المنطقة من خلال عدد هائل من الخصائص السلبية التى تشوه شخصياتهم. وحقا، فقد وصف ذات التقرير للسى آى إيه العرب بأنهم «غير مبدعين، بطيئون فى تطبيق النظريات على الممارسات؛ ويجدون مشقة فى التخلى عن الأساليب التقليدية. عادة ما يبدون للأوربيين كسالى يفتقدون الكفاءة والقدرة البناءة، وليس لديهم مهارات سوى تحاشى العمل الشاق. يتشارك البدو والحضر فى ازدراء الأعمال اليدوية، وبخاصة الطبقة العليا منهم». يضيف التقرير زعمه بأن «الإنسان العربى يتحاشى روح الإلزامات الأخلاقية التى يعترف بها ويتمسك بحرفيتها» فيما أظهر العرب، كمجموعة «قدرة لافتة على التآمر، نجد أن ولاءهم يمتزج بالانتهازية، وأنهم أحيانا يرتكبون أفعال خيانة وخداع تثير الاستغراب».

يشكّل أساس كثير من التفسيرات، تفسيراً خامساً: خشية أساسية من أن الإسلام ذاته هو المشكلة. تفحصنا فى الفصل الثانى كيف أن المتخصصين نظروا إلى الإسلام بصفته دينا شموليا يتحكم فى تفكير جميع المسلمين وأفعالهم، ومن ثم يحدّ من إدراكهم لإمكاناتهم الفردية والسياسية. تم تطبيق أطروحة مماثلة على القضايا الاجتماعية السياسية. مثلا، ذكر بوك أن جميع الفلاحين «يرتبطون بإرث ثقافى مشترك وتطور تاريخى مماثل يعمل كإطار مرجعى للفكر العربى الحديث»، وأنه علاوة على ذلك، «تتيح قدرة الفلاحين على أن يستمدوا بعض السلوى من المعتقدات القدرية الإسلامية» لهم أن يتحملوا مثل هذا الوجود البائس.

اعتقد كثير من المتخصصين وصناع السياسة أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أتت بفُرصٍ جديدة لتغيير كل تلك الأوضاع الإقليمية، ومع تلك الفرص أتت احتمالات التغيرات الثورية الجامحة، حيث إن الحرب أومأت إلى نهاية الهيمنة

الأوربية ومعها زوال الاستعمار من الشرق الأوسط. أوحت المبادئ نفسها التى كانت الحرب قد شُنَّت على أساسها - حق تقرير المصير، التحرر من العَوَز والفقر المدقع، والتجارة الحرة المفتوحة - لشعوب الشرق الأوسط بأن الولايات المتحدة ستدعم الدول حديثة الاستقلال فى مسعاها لتغيير النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية القائمة. بل إنه وحتى قبل أن تنتهى الحرب، ذهبت مجموعة من المتخصصين بالمنطقة التابعين لوزارة الخارجية والذين كانوا يدرسون البدائل للسياسة الاقتصادية الأمريكية فى الشرق الأوسط، ذهبوا إلى أن المنطقة «ستظل إحدى المناطق الرئيسية لاختبار المبادئ التى تُشنُّ الحرب من أجلها.. حيث إن بلدان الشرق الأوسط ضعيفة وتمر بحالة من إعادة التكيف والهيكلة العميقة، سياسيا واجتماعيا واقتصادياً».

أما ما ظل غير واضح للمراقبين الأمريكيين فكان هو أية مجموعة ستقود إعادة الهيكلة تلك - جماهير الفلاحين أم الطبقة الوسطى الحضرية الصاعدة الجديدة؟ رأى بوك أن الفلاحين «كانوا مقيدين بأصفاد الفقر والجهل والمرض بدرجة أنهم ظلوا غير قادرين على إبداء أية إشارات على وجود حياة سياسية. وحتى تاريخه، فلم يعبروا عن أى فكر سياسى تقريبا، حيث إنهم قد ظلوا غير قادرين على فعل أى شىء أكثر مما يبقيهم على قيد الحياة»، هذا على الرغم من اعتقاده أن ذلك ليس ضماناً لأن يستمر الفلاحون فى إذعانهم، من ثم، مضى يقول «من المؤكد أنه إذا كان ثمة جماعة ليس لديها ما تخسره سوى أصفادها، وفقاً لمقولة كارل ماركس، فإن تلك الجماعة هى الفلاحون يستمد الفلاحون بعض السلوى من المعتقدات القَدرية الإسلامية، لكنهم ليس لديهم أية رهانات على النظام القائم، ومن المؤكد أن أى تغيير متخيل سيفيدهم»، وأضاف قائلا إن كل ما يمنع الفلاحين مؤقتا من أن ينتفضوا هو صراعهم اليومى من أجل البقاء، لكنه من غير الواضح إلى متى سيدوم هذا الوضع «إن الحديث إليهم عن الديمقراطية أو الحرية هو بمثابة سخرية

منهم؛ السؤال الأساسى بالنسبة لهم هو الحياة أو الموت – لا الأسلوب الذى يمكن لهم أن يعيشوا به حياتهم. من ثم، فلا يقولون سوى القليل؛ وعلى الرغم من ذلك فهم يمثلون نوعا من الكابح على الفكر السياسى للمجموعات الأخرى، ويشكلون علامة استفهام كبيرة حول مستقبل المنطقة السياسى».

وعلى الرغم من اعتقاد بوك بأن الفلاحين هم من بحوزتهم مفتاح مستقبل الشرق الأوسط، لكنه أيضا، ومعه مجموعة من أعضاء الشبكة، اعتقدوا أن التعرض المتزايد لأساليب الحياة الغربية، ومستويات الغرب المعيشية، ومعه الفرص التعليمية المتعاظمة، خلق «ثورة فى التوقعات المتصاعدة» لدى الطبقات الوسطى الحضرية. ركز بعض المحللين على أثر الأفلام الغربية وما تعرضه من صور لأساليب حياة أفضل، أو تأثير الأشخاص الذين يعودون إلى الشرق الأوسط من الولايات المتحدة. مثلا، رأى بوك «أن ألف ليلة وليلة لا تضاهى بإطلاقه» صور الحياة فى الولايات المتحدة كما ينقلها المهاجرون الأثرياء نسبيا العائدون من الولايات المتحدة وأفلام هوليود مثل فيلم «المستر بلانديتجز يبنى بيت أحلامه». فيما ركز آخرون على نشوء طبقة وسطى متعلمة من العمال والمثقفين الحضريين الساعين إلى تحديث الشرق الأوسط أثناء العقود السابقة. ووفقا لهذه الأطروحة فإن أفراد تلك الطبقة الجديدة تسلل إليهم الضجر وبدأوا فى إثارة الاضطرابات من أجل إعادة تنظيم اجتماعى جوهرى يطيح بالقيادات النخبوية المحافظة القائمة، ومن ثم، فإن أصداء ثورة التوقعات المتصاعدة تلك ودعواتها للتغيير الجوهرى تجد قبولا من الجماهير.

وهكذا، فبنهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، اتفق غالبية المتخصصين من أعضاء الشبكة غير ا لرسمية على أن شعوب الشرق الأوسط كانت بصدد الولوج إلى زمن تغير ثورى دراماتيكى ذى قاعدة عريضة، هذا على الرغم من عدم تأكدهم من هوية من سيدفعون إلى حدوث هذا التغيير: أهم جماهير الفلاحين، أم الطبقة

الوسطى الحضرية الجديدة؟، لكن فى كلتا الحالتين، فقد بدا الاستياء الشعبى من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأنه يتزايد سريعا. أقنع هذا الاستياء، ومعه الفرص الجديدة الملموسة التى أتاحتها التغيرات الكوكبية الجوهرية نتيجة للحرب العالمية الثانية، أقنعت أعضاء الشبكة وصناع السياسة بأن الشرق الأوسط تَلفّه ثورة من التوقعات المتصاعدة حيث إن الجماهير، وقد أنهكتها عقود من الحرمان، كانت فى سبيلها للانتفاض للإطاحة بالطبقات السياسية والاجتماعية المحلية والدولية التى فرضت مثل تلك الأوضاع البشعة وحافظت عليها. ذهبت مسوّدة دراسة لمجلس الأمن القومى عام ١٩٥١ إلى أنه «قد يكون من المستحيل منع حدوث ثورة اجتماعية». بيد أنه، فقد ظل سؤال ما إن كان مثل هذا التغيير الثورى سيدفع قدما برسالة أمريكا المقدسة والدنيوية ويعمل ، فى نهاية المطاف، على تحققها، أما أن الاثنين سيتناقضان مع بعضهما ويعملان على تحقيق أهداف متعارضة، ظل بدون إجابة.

العمل على تحقيق التحول مع التحكم فى التغيير الثورى:

تناسجت إمكانية التغيير الثورى مع الحس بمهمة أمريكا المقدسة والدنيوية بالشرق الأوسط، على الرغم من أن أعضاء الشبكة وصناع السياسة الأمريكيين اعتقدوا أن عددا من الاهتمامات والمخاوف الكوكبية كانت تجبرهم على أن يجدوا وسيلة للتحكم، على الأقل، فى هذا التغيير. رأوا أن أهمية المنطقة الكلية فى المجال الكوكبى ومواردها كانت سببا كافيا لفعل هذا، حسب اعتقادهم، حيث إن نفط الشرق الأوسط وممراته التجارية ستكون عاملا حاسما بالنسبة للتعافى الاقتصادى الدولى السريع الذى كان يرغبه صناع السياسة الأمريكيون فى زمن ما بعد الحرب. اعتقدوا أيضا أن مسيرة القضاء على الاستعمار كانت تحمل معها وعدا بمزيد من عدم الاستقرار الذى يمكن الحد منه أو منعه إذا استطاعت الولايات المتحدة، بأسلوب ما، مساعدة دول المنطقة حديثة الاستقلال على أن تصبح قابلة

للحياة سياسيا واقتصاديا. وأخيرا، وفيما تزايدت التوترات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، زاد قلق صناع السياسة وأعضاء الشبكة من أن عدم استقرار الشرق الأوسط سيوفر أرضا خصبة للتدخل السوفييتي. ولهذه الأسباب مجتمعة، كان الإبقاء على علاقات طيبة مع بلدان الشرق الأوسط وشعوبها يعني التعاطي بأسلوب ما مع قضية التغيير الثوري.

ركز المحللون جل اهتمامهم على الهدف المُعقّد لكيفية إمكان أن تعمل الولايات المتحدة على إحداث تغيير في جميع أنحاء الشرق الأوسط فيما تضمن الاستقرار السياسي، والاستقرار الاجتماعي، والنظام في آن، ورأوا أن هذا لن يكون يسيرا حيث إن أية محاولة لتشجيع إصلاح معتدل تحمل معها بالضرورة إمكانية إطلاق عملية تغيير جامح. طرح المشاركون في مؤتمر البعثات [الديبلوماسية] بالشرق الأدنى الذي عقد في عام ١٩٥٠، طرحوا المشكلة بوضوح: «المشكلة هي إدخال درجة مقنعة من الفكر الليبرالي إلى الأنظمة السياسية والاجتماعية بالشرق الأدنى، ومعها رغبة في العدالة الاجتماعية بدون فرض تغيير بالغ السرعة على النظام القائم، تغيير قد يوفر فرصة للشيوعية بأن تنمو بسرعة».

استند صناع السياسة والمتخصصون معا إلى الأفكار عميقة الرسوخ عن خصائص الاستثنائية الأمريكية، والشهامة والسمو الأخلاقي للولايات المتحدة فيما هم يتخيلون بلدهم وهو يلعب دوراً تحويليا في الشرق الأوسط. وفقا لتلك الأطروحات، فقد كان للولايات المتحدة تاريخ من التدخل الخيِّر في المنطقة. في عام ١٩٤٢، ذكر كوردل هال وزير الخارجية أن الولايات المتحدة «تحتل مكانة فريدة في الشرق الأدنى وتتمتع بالمشاعر الودية من قبل جميع سكان المنطقة وذلك بسبب قرنٍ من الجهود التبشيرية والتعليمية وأعمال البر التي لم تفسدها أي دوافع مادية أو مصالح». وبالمثل، حينما التقى رؤساء بعثات أربعة وفود أمريكية في الشرق الأوسط مع الرئيس ترومان في نوفمبر عام ١٩٤٥، أكدوا «أن القيادة الأخلاقية»

للولايات المتحدة معترف بها دوليا وأن الشعوب فى الشرق الأوسط وفى أرجاء العالم كانت تنتظر أن يقرر الأمريكيون «ما إن كانوا سيستمرون فى جهودهم بعد انتصارهم العظيم أم أنهم سيتركون الميدان»

عكست مثل تلك التصريحات، أيضا، عدم اليقين حول أى المبادئ ينبغى لها أن ترشد الولايات المتحدة فيما كانت تسعى لتشجيع التحول والتحكم فى التغيير فى أن. كان من الواضح لأعضاء الشبكة أن على الولايات المتحدة المُضى فى إحداث تغيير من أجل حماية مصالحها بالمنطقة، لكن إذا سعى صناع السياسة، غير آبهين، إلى تحقيق تلك المصالح بدون أى اهتمام بالسكان المحليين، فقد يعمل ذلك على تخلى شرق الأوسطيين عن آرائهم الطيبة بالولايات المتحدة ويضعونها فى مصاف الدول الاستعمارية المتمثلة فى بريطانيا وفرنسا. فى أكتوبر ١٩٤٥، صاغ جوردون مريام رئيس شئون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية مذكرة ينبه فيها رؤساءه – بمن فيهم الرئيس ترومان – إلى أنه ينبغى أن يظل الارتقاء بشعوب المنطقة جزءاً مهما من المعادلة إذا أرادت الولايات المتحدة تحقيق رسالتها المقدسة والدنيوية بالشرق الأوسط، حيث ذكر أنه «إذا أردنا أن نسعى إلى تحقيق أهدافنا السياسية والاقتصادية والاستراتيجية العليا بعيدة المدى، لابد أن تؤسِّس أنشطتنا فى الشرق الأدنى على التنمية السياسية والتعليمية والاقتصادية لأهالى المنطقة وليس فقط على المصلحة الضيقة المباشرة للاقتصاد البريطانى والأمريكى». بيد أنه، وفى نفس الوقت، فإن التركيز المفرط على الارتقاء بشعوب المنطقة يستدعى ذكريات أيديولوجيا «عبء الرجل الأبيض» التى كانت تدفع الجهود الإمبريالية فى آخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. من ثم، كان على الولايات المتحدة السير على الخط الرفيع الذى يفصل بين مصالحها المتناقضة فى سعيها لإحداث تغيير بالشرق الأوسط.

كان المتخصصون الحكوميون فى الشرق الأوسط هم أول من دافعوا بقوة عن

الرأى القائل بأن تشجيع التنمية الاقتصادية يتيح أفضل الفرص لإحداث تغيير متحكم به فى الشرق الأوسط، لدرجة أنه، وفيما انتهت الحرب العالمية الثانية بأوربا، دفع متخصصو الشرق الأوسط بوزارة الخارجية بالأطروحة القائلة إن التنمية الاقتصادية يمكنها التعاطى مع مشاكل القضاء على الاستعمار والتوترات المحتملة بعد الحرب بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة. أكد تقرير صدر فى مايو عام ١٩٤٥ عن سياسات الولايات المتحدة الاقتصادية بالشرق الأوسط أن «تحسين الأوضاع الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة من شأنه المساعدة على القضاء على حالات التذمر الاقتصادية وبهذا يقلل إمكانية أن تُسحب تلك البلدان بواسطة الاتحاد السوفييتى من جهة، وتجذب بواسطة بريطانيا العظمى من جهة أخرى»، وأن دعم الاقتصادات المحلية ورفع مستويات المعيشة سيحرم السوفييت من الجماهير المثبّطة الذين افترضوا أن الحركة الشيوعية الكوكبية كانت تعتمد عليها، فيما يساعد أيضا على الانتقال إلى مرحلة الاستقلال. كما أن أوراق وزارة الخارجية التى أعدّت أثناء «محادثات البنتاجون» عام ١٩٤٧ بين الولايات المتحدة والمسئولين البريطانيين عبرت عن تلك النقطة بتأكيد أكثر حيث ذهب المشاركون الأمريكيون إلى أن «الزيادة العامة فى ازدهار شعوب المنطقة اقتصاديا، زيادة يتم توزيعها على قطاع عريض من جماهير السكان، هى أمر مرغوب فيه بشدة، بل وضرورى. إن ثمة حاجة إلى تلك الزيادة كأساس للاستقرار الداخلى، وأمن المنطقة، ولتقليص خطر التطورات الثورية والاختراق «الشيوعى».

وهكذا، مضى متخصصو وزارة الخارجية يطلبون، تكرارا، من رؤسائهم تفعيل برنامج شامل يوفر المساعدات التنموية فى الشرق الأوسط. فى أغسطس ١٩٤٥، دعا جوردون مريام، رئيس قسم شئون الشرق الأوسط إلى وضع برنامج تنموى مركّز للشرق الأوسط، يتم تمويله سنويا بحوالى مائة مليون دولار. وفى بداية يونيو عام ١٩٤٦، ناشد لوى هندرسون مدير مكتب شئون الشرق الأوسط وإفريقيا

المسئولين لوضع برنامج مساعدات تنموى جماعى شامل، ودعا إلى تخصيص» ١٢٠٠٠٠٠٠٠ [مائة وعشرين مليون] دولار، على أقل تقدير لقروض الإعمار والتنمية لبلدان الشرق الأدنى بدون المطالبة بتأكيدات مفرطة بأن يُسدَّد كل سنت من القروض بالدولارات». اعتقد هندرسون أن مثل هذا التخصيص سيجعل من الممكن للولايات المتحدة أن تجنى جوائز سياسية مهمة. وأخيرا، قام جورج ماكجى مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وإفريقيا فى عام ١٩٥٠، قام بإعادة تعويم فكرة أن وضع برنامج تنموى مُركّز للشرق الأوسط وجنوب آسيا هو «خطوة عظمى فى صياغة سياستنا الاقتصادية الخارجية لما بعد خطة مارشال».

كشفت ردود أفعال المستويات العليا من صناع السياسة على تلك المقترحات عن معارضتهم المبكرة لاستخدام المساعدات الحكومية لتشجيع التنمية بالشرق الأوسط. وفقا لدين أتشيسون وكيل وزارة الخارجية، فقد رد بيرنز، وزير الخارجية، دونما مواربة على اقتراح مريام فى أكتوبر عام ١٩٤٥، بأن صرح ببساطة «لا يمكن فعل هذا فى الوقت الحالى»! وبالمثل، فقد استُبعد اقتراح هندرسون بنفس السرعة، إذ إنه، وبعد أقل من ثلاثة أسابيع من تقديم هندرسون اقتراحه، رفضه جورج لوثرينجر مدير مكتب السياسة المالية والتنموية، ووليام كلايتون، مساعد وزير الخارجية للشئون الاقتصادية، بزعم أن استخدام القروض بمثل ذلك الأسلوب السياسى كان أمرا «غير مرغوب فيه». أما اقتراح ماكجى فقد خضع لبعض التفحص، لكن يبدو أن الأحداث فى كوريا والمناطق الأخرى تجاوزته، ولم يتلق أبدا أى قبول أو رفض رسمى.

بيد أنه، فقد أدى فشل السياسة التنموية الليبرالية ومعها التطورات الدراماتيكية للحرب الباردة فى نهاية الأربعينيات، أدى بصناع السياسة إلى تغيير تركيزهم باتجاه المساعدات الخارجية المباشرة من أجل إحداث تغيير متحكم به بالشرق

الأوسط. نجمت الخطوة الأولى بهذا الاتجاه عن قرار بريطانيا بوقف المساعدات للحكومتين الموالیتين للغرب فى اليونان وتركيا هذان البلدان اللذان اعتقد صناع السياسة الأمريكيون أنهما كانا يخضعان لضغط شيوعى متزايد. ونتيجة لانسحاب بريطانيا، طلب الرئيس ترومان من الكونجرس فى مارس ١٩٤٧ «٤٠٠ مليون دولار» لمساعدة اليونان وتركيا؛ وفى طلبه هذا، أعلن أيضا استعداد بلاده لتوفير الدعم «من خلال المساعدات المالية والاقتصادية الضرورية للاستقرار الاقتصادى وللعمليات السياسية النظامية «لهذين البلدين» فيما هما يقاومان محاولات الإخضاع من قبل الأقليات المسلحة ومن خلال الضغوط الخارجية». وبهذا، انتحل رئيس الولايات المتحدة عباءة المدافع الكوكبى ضد الشيوعية، وأيضا ضد الأشكال الأخرى من عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى. أتبعت إدارة ترومان التزامها بالمساعدات الخارجية بإعلانها خطة مارشال للتعافى الأوربى الاقتصادى فى وقت لاحق من عام ١٩٤٧.

قاربت هذه النقلة إلى المساعدات الخارجية المباشرة بين سياسة الولايات المتحدة وبين ما كان يريده المتخصصون الحكوميون فى شئون الشرق الأوسط، على الرغم من أنه، وباستثناء مساعدتها لتركيا، فلم تقدم الولايات المتحدة مزيدا من المعونات المهمة للمنطقة. كان صناع السياسة بعامة مهتمين أكثر بتعافى أوربا واليابان الاقتصادى ومن ثم كانوا على استعداد لتخصيص الجزء الأكبر من الموارد المتاحة لهاتين المنطقتين. علاوة على ذلك، لم يكن الكونجرس وعامة الجمهور قد استعدوا بعد لاتباع سياسة معونات خارجية مفتوحة النهاية تقتضى التزامات مكتملة المدى تجاه العالم غير الأوربى. نتيجة لذلك، اعتمد الرئيس ترومان ومستشاره على جهود محدودة من أجل نقل الأفكار والمزايا الملموسة التى ينضوى عليها «مبدأ ترومان» و«خطة مارشال» إلى الشرق الأوسط والأنحاء الأخرى.

وهكذا، وفى نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات غدت المساعدة التقنية – التى

تعرف باسم النقطة الرابعة – نهج صناع السياسة المفضل لتعزيز التنمية والاستقرار والتعاطي مع ثورة التوقعات المتصاعدة في أنحاء الشرق الأوسط والأماكن الأخرى. في النقطة الرابعة من خطابه الاستهلالي لدى توليه السلطة، ركز ترومان على الجوائز التي يمكن أن يجنيها الأمريكيون والشعوب اللاغربية من خلال الإجراء البسيط لإمداد تلك الشعوب بمساعدة قليلة التكلفة نسبيا تتمثل في المستشارين التقنيين والمشاركة في التقدم العلمي والتكنولوجي. زعم ترومان قائلاً «لأول مرة في التاريخ تمتلك البشرية المعرفة والمهارات لتخفيف معاناة» الشعوب في أماكن العالم المتخلفة. وأضاف أن «التطبيق النشط الفاعل للمعرفة العلمية والتقنية الحديثة» في أماكن العالم تلك، لن «يساعد فقط الشعوب الحرة في العالم، ومن خلال جهودهم الخاصة، على إنتاج مزيد من الطعام، ومزيد من الملابس، ومزيد من مواد بناء المنازل، ومزيد من الطاقة الميكانيكية لتخفيف أعبائهم». بل أيضا سيوفر «المفتاح لمزيد من الإنتاج» الذي سيعمل بدوره «مفتاحا للازدهار والسلام» في الولايات المتحدة وأنحاء العالم.

وعلاوة على برنامج النقطة الرابعة، بدأ صناع السياسة في تبني مبادرتين أخريين للمساعدات في أوائل الخمسينيات، لهما صلة بالشرق الأوسط مباشرة. كانت أولى هاتين المبادرتين هي «برنامج الأمن المتبادل» الذي تبناه الكونجرس عام ١٩٥١، وهدف إلى تنسيق جميع برامج المساعدات الخارجية بما فيها الاقتصادية والعسكرية والتقنية من خلاله. وحسب شروط برنامج «الأمن المتبادل» قام الرئيس ترومان، بتعيين إدوين لوك الابن، وكان رجلا مصرفيا له خبرة بالشرق الأوسط وارتباطات بيزنس، لتنسيق جميع مساعدات الولايات المتحدة إلى المنطقة. كان برنامج المساعدات الثاني ذا صلة مباشرة بالصراع العربي الإسرائيلي تحديدا، وخصص أموالا لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، أموالا قدرها ٢٥٠

مليون دولار ينفق معظمها على مدى ثلاث سنوات بهدف الدفع بتنمية اللاجئين اقتصادياً، وتشغيلهم وإعادة توطينهم فى البلاد العربية المختلفة.

قوبل برنامج النقطة الرابعة ومبادرات مساعدات الشرق الأوسط الأوسع بالترحيب من جانب كثير من المتخصصين، هذا على الرغم من أنهم أدركوا أنها لن تأتى سوى بنتائج محدودة. كانت دورين وارينر، وقبل أن يعلن ترومان عن النقطة الرابعة عام ١٩٤٩ بوقت طويل، قد ذهبت فى كتابها «الأرض والفقر فى الشرق الأوسط» إلى أن إنجازات المساعدة التقنية لن يكون لها سوى الحد الأدنى من التأثير إذ إنها لن تعمل على تغيير أنظمة ملكية الأرض أو تغيير البنى الاجتماعية ككل والتى اعتقدت أنها تعيق التحولات الإقليمية، وأنها ينبغى أن تشهد تغييرا جذريا يتم التحكم فيه بعناية ودأب. أضاف أنه فقط بوسع تخصيص مبالغ كبيرة من رأس المال التعاطى مع مثل هذه القضية وتوليد تحسينات كبرى فى جميع أنحاء المنطقة. توصل عفيف طنوس الخبير فى الشئون الزراعية شرق الأوسطية ذو الأصول اللبنانية والذى كان يعمل بوزارة الزراعة الأمريكية، توصل إلى نتيجة مماثلة فى عام ١٩٥١، حيث رأى أن دوافع الكونجرس كانت إيثارية حينما وافق على دعم المساعدة التقنية، وأنه من المؤكد أن النقطة الرابعة ستفيد الشرق الأوسط بنفس درجة إفادتها أية منطقة أخرى. بيد أنه أكد أنه «لا يمكن ملء الحاجة الملحة للشرق الأوسط فقط من خلال المساعدات التقنية واستثمار رأس المال والتنمية الاقتصادية، بل إن الحل يكمن فى التنمية الاقتصادية التى يخطط لها وتنجَز من أجل تحقيق هدف أوحد: تحرير الناس ورفاههم»، مؤكدا أن السبيل الوحيد لتحقيق مثل هذا الهدف فى الاقتصادات التى تعتمد على الزراعة بشكل أساسى هو تشجيع إصلاحات جوهرية فى ملكية الأرض. أما هالفورد هوسكينز، متخصص الشرق الأوسط بمكتبة الكونجرس ورئيس معهد الشرق الأوسط، فقد ركز بمزيد من الإحكام على قضية المساعدة التقنية تحديدا وما يمكن لها أن تقدمه للمنطقة،

هذا على الرغم من أنه ذهب إلى أن أى تقييم واقعى لقيمة النقطة الرابعة بالنسبة للشرق الأوسط ينبغى أن يأخذ فى الحسبان «طبيعة التخلف ومداه» فى جميع أنحاء المنطقة، إذ إنه وبسبب مناخ المنطقة، وندرة الموارد الطبيعية التى بإمكانها أن تسهم فى التصنيع فقد لا يكون باستطاعة الشرق الأوسط «أن يشهد تحسنا واسعا يتجاوز المستويات الحالية» من خلال المساعدات التقنية. وبإيجاز، فقد اعتقد كل من وارينر وطنوس وهوسكينز ومعهم آخرون أن المساعدة التقنية مجرد بداية، لكنها بداية فقط، وعلاوة على ذلك، فهى بداية هزيلة.

ثبت صحة توقع الفائدة المحدودة التى قد تأتى بها النقطة الرابعة وبرامج المساعدة الأمريكية الخارجية الأخرى بالشرق الأوسط. مما لا ريب فيه أن المائة وخمسين مليون دولار التى أمدت بها أمريكا تركيا بمقتضى مبدأ ترومان ساعدت على تقوية البلد بصفته حليفا للولايات المتحدة. بيد أن تخصيصات النقطة الرابعة لبقية الشرق الأوسط كانت صغيرة نسبيا، ومن ثم لم يتم الاضطلاع سوى ببضعة مشاريع صغيرة فى بداية الخمسينيات. قامت الولايات المتحدة بالفعل بمنح ٢٥٠ مليون دولار المخصصة لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، لكن معظم هذا المبلغ أنفق على إجراءات الإغاثة الأساسية مثل الطعام والملابس والمسكن وليس على برامج التنمية و«إعادة التوطين» التى كانت الهدف الأصلى منه. أيضا، واجهت مبادرة المعونات صراعا بيروقراطيا داخليا فى واشنطون وفى مختلف الميادين وفشلت محاولة التنسيق بين جميع برامج المساعدة الإقليمية تحت إدارة إدوين لوك الابن. نادرا ما حدث اتفاق بين رؤسائه فى واشنطون وبين زملائه فى الميدان وبين قادة دول الشرق الأوسط المعنية بالمساعدات، اتفاق على طبيعة برامج المساعدة المحددة، واستقال لوك بعد أقل من عام من توليه منصبه وظل موقعه شاغرا طوال ما تبقى من إدارة ترومان. بيد أنه، وكما أسلفنا فى الفصل السابق، فإن بضع السنوات الأولى من رئاسة أيزنهاور، اتسمت بالتركيز على المساعدات العسكرية وترتيبات

الأمن الجماعى، ومن ثم، لم يكن حتى نهاية الخمسينيات أن احتلت مهمة أمريكا المقدسة والدنيوية لتحويل الشرق الأوسط قلب المشهد مرة أخرى.

صعودة نظرية التحديث:

خلال السنوات الأخيرة من الخمسينيات، انتقل التوجه مرة أخرى إلى التركيز على التنمية كأفضل وسيلة للتحكم فى التغير الثورى بالشرق الأوسط. تزامن النقد المتصاعد لبرامج المساعدات على الأساس الأمنى، ذلك النقد الذى أتى من داخل شبكات المتخصصين غير الرسمية ومن خارجها كما أسلفنا، تزامن مع إعادة تقييم أوسع فى الدوائر الأكاديمية وأوساط صناعة القرار عن كيفية قيام الولايات المتحدة بمحاولات لتنفيذ تحول متحكم به ليس فقط بالشرق الأوسط، بل أيضا فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ابتكر علماء الاجتماع من ذوى التوجهات السياسية إطارا رئيسيا شاملا - يشار إليه عادة بنظرية التحديث - والذى عَرض التغير الثورى بصفته عملية يمكن فهمها، وتعقّبها والتحكم فيها من خلال تطبيق خبرة علم الاجتماع الأمريكى والمساعدات الخارجية. وفيما كان صناع السياسة يعيدون النظر فى سياسة الولايات المتحدة بالشرق الأوسط فى أعقاب الثورة العراقية عام ١٩٥٨، وجد المتخصصون فى جميع أنحاء الشبكة - وبصفة خاصة فى المجال الأكاديمى - ومنظّرو التحديث الجدد فرصتهم العظمى كى يشرعوا فى تنفيذ رسالتهم الدنيوية العلمانية الخاصة بهم لتحويل الشرق الأوسط.

كانت جذور ما برز على أنه نظرية التحديث فى أوساط الخمسينيات قد ظلت تنمو فى عدة مباحث أكاديمية وبخاصة علم الاجتماع وعلم السياسة وعلم اقتصاد التنمية منذ ثلاثينيات القرن العشرين. كانت القوة الفكرية الدافعة خلف نظرية التحديث فى منتصف الخمسينيات هى الاعتقاد بأن استخدام نهج إدماجى يجمع بين الآراء الثاقبة من مختلف المجالات الأكاديمية يتيح الوسيلة الفضلى لفهم التغير الثورى والتحكم به. وباتباعهم خط التفحص هذا، أوجد منظرو التحديث صلة بين

التنمية الاقتصادية والتحولات السياسية والاجتماعية الأوسع والتى اعتقدوا أنها كانت تحدث فى بلدان محدّدة وأيضا فى المشهد الكوكبى الأوسع. كشفت دراسات ثلاث مختلفة، تعاطت اثنتان منها مع الشرق الأوسط مباشرة، المقاربات الفكرية المتنوعة لنظرية التحديث وركزت على وجوب فهم المجتمعات التى تمر بتغيرات ثورية ككيانات مفردة لها مكوناتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الخاصة بها.

فى عام ١٩٥٨، نشر دانييل لرنر، عالم الاجتماع والمتخصص فى الشرق الأوسط دراسته بعنوان «اختفاء المجتمع التقليدى» والتى غدت النص المهيمن الذى أوجد الصلة بين نظرية التحديث والشرق الأوسط. كان لرنر، وبصفته عالم اجتماع، عميق الاهتمام بتفسير التحديث من منطلق الكيفية التى يعيش بها الناس حياتهم. بحث عن الأساليب التى بها غدا «الإلهام التحديثى» أو «الروح العقلانية للفلسفة الوضعية»، والتى كانت سمة نخب المنطقة الذين تلقوا تعليما أوربيا أو أمريكيا، قد غدت منتشرة بين قطاعات واسعة من السكان. ذهب لرنر إلى القول بأنه يوجد أربعة مكونات رئيسية للمجتمع الذى يخوض عملية تحديث: درجة التحضر [العيش فى المدن]، معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، واستهلاك الإعلام (كم من الأشخاص يستمعون للإذاعة وكم منهم على وعى بأجزاء العالم المختلفة .. إلخ)، والمستوى العام لقدرة السكان على التماهى (قدرة الأفراد على تخيل أنفسهم فى أوضاع أناس آخرين).

استخدم لرنر نتائج سلسلة من المسوحات أجراها فى أنحاء الشرق الأوسط فى أواسط الخمسينيات مكتب الأبحاث الاجتماعية التطبيقية التابع لجامعة كولومبيا لتشكيل نظرية عن التحديث على أساس تلك المعايير الأربعة. رأى أن التحضر الطوعى يشكل المرحلة الأولى للانتقال من المجتمع التقليدى إلى المجتمع الحديث، وبمجرد أن يشمل التحضر حوالى ١٠٪ من السكان، تبدأ معدلات القراءة والكتابة فى الارتفاع بدرجة كبيرة إلى أن يشمل التحضر حوالى ٢٥٪ من السكان، ولدى

هذه النقطة يبدأ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة فى الارتفاع باستقلال عن معدل التحضر. ثم تؤدى نسبة ٢٥٪ من السكان الذين يعيشون فى المدن ومعها معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة الماضية فى الارتفاع بالتوازى مع زيادة مستوى رغبات السكان الاستهلاكية فى مجالات الاقتصاد والتعليم والمعلومات، تؤدى إلى وجود بنية تحتية بقدر لا يستهان به من وسائل الاتصالات الجماهيرية تتضمن الإذاعة والصحف. وفى النهاية، وحينما يصبح باستطاعة الناس الاستماع إلى الإذاعة أو قراءة الصحف، سيصبحون أكثر اطلاعا على شئون العالم الأوسع، ويوضحون قدرة أعظم كثيرا على التماهى مع الآخرين. يوحى نموذج لرنر، الذى يقوم على أساس عملية تدرّجية تتقدم خطوة بخطوة، بأن مستوى التحديث فى بلد بعينه يمكن قياسه ووضع خريطة له بمجرد النظر إلى تلك الخاصيات الأربع لعامة سكان البلد.

مضى لرنر بعد ذلك واستخدم تلك المعايير، مع الاعتماد أيضا على نتيجة المسوحات، ليحلل مدى التغيير فى ستة مجتمعات شرق أوسطية ويُصنفها فى سياقها باتجاه التحديث. رأى أنه، وعلى حين أن أيا من تلك البلدان الستة لم تصل بعد إلى «الحداثة» الكاملة، فيبدو أن تركيا ولبنان قد قطعتا خطوات أكبر من الأخريات. ثم ذهب إلى أنه على الرغم من أن لبنان قد حازت على نقاط أكبر من تركيا فى عدد من المجالات، من ثم كانت «أكثر حداثة» إلا أن عدد سكان تركيا الأكبر وعملية التحديث الأسرع هناك، جعلتها «أكثر دينامية» وأشارت إلى أنها كانت تمر بتحديث أكثر «توازنا».

وحسب تقدير لرنر، فقد مثلت مصر وسوريا حالتين خلافيتين، حيث إنه كان على مصر التغلب على العقبات الطبيعية - الأرض الزراعية المحدودة والمعدل المرتفع للنمو السكانى - فى عملية التحديث، عقبات تفوق تلك التى يواجهها أى بلد آخر فى الشرق الأوسط، ومن ثم كانت تمر بعملية تحديث غير متوازنة. تجاوز التحضر فى مصر الحد الأعلى المطلوب (٢٥٪) وتفوقت على تركيا فى هذا الصدد

بحلول الخمسينيات، إلا أن معدلات الأمية فى مصر كانت أكبر كثيرا من مثيلاتها فى تركيا. ووفقا لتعبير لرنر «على مصر، من أجل أن تضاهى معدل التحضر/ الإلمام بالقراءة والكتابة التركى أن تزيد معدل من يلمون بالقراءة والكتابة فيها بنسبة ٤٠٪». وبدلا من التمعن فيما إن كانت تلك الاستنتاجات تثبت صحة نموذجه للتحديث، انتهى لرنر، بدلا من ذلك إلى أن مصر واقعة فى شباك «دائرة شريرة» من الفقر، والخطوات الصغيرة باتجاه التحديث، والنمو السكانى، ثم مزيد من الفقر. ومثل مصر، رأى لرنر أن سوريا قد قطعت بعض الخطوات باتجاه التحديث، لكنها أيضا تواجه دائرتها الشريرة الخاصة بها إذ إنه بدلا من معوقات الأرض الزراعية المحدودة والفقر والنمو السكانى التى تواجه مصر، كان السوريون يواجهون عددا من المشاكل الاجتماعية والسياسية، أهمها عدم الاستقرار المستمر، الناتج جزئيا عن التنوع الإثنى والدينى الكبير هناك، والاقتصاد المتخلف، والسكان الذين لا تجمعهم مشتركات كثيرة.

ومن بين البلدان الستة التى صنفها لرنر فى دراسته، كان مازال على إيران والأردن قطع المسافة الأطول للانتقال من المجتمع التقليدى إلى المجتمع الحديث، ولم ير من الأسباب ما يدعو للتفاؤل أن هذا سيحدث سريعا. رأى لرنر أن مشاكل الأردن متجذرة فى «عالمها الصحراوى»، ونظامها الاجتماعى القَبَلى، وأيضا الصراع على فلسطين. وبسبب هذا الصراع وجدت «تلك الإقطاعية الصحراوية نفسها تلعب دور الأمة الحديثة». حيث زاد عدد سكانها زيادة كبيرة بإضافة حوالى ٧٠٠٠٠ لاجئ أثناء الحرب الإسرائيلية العربية فى عام ١٩٤٨/١٩٤٩ . من ثم، وجدت الأردن من الصعوبة بمكان فى ظل تلك الأوضاع أن تحافظ على أى قدر من الاستقرار الاقتصادى أو السياسى أو الاجتماعى الذى يتيح لعملية التحديث أن تبدأ، ناهيك عن إحراز أى تقدم بأسلوب ذى معنى. كما عمل التدخل الأجنبى شبه المستمر على منع تجذر أية مؤسسات داخلية قوية، فى حين أن السكان متفرقون

فى أماكن عدة بدرجة تحول دون تشجيع التحضر، الذى يفترض أنه الخطوة الأولى فى عملية التحديث بكاملها. كما رأى لرنر أن البنى الاجتماعية والاقتصادية فى إيران تشجع انتشار عدم المبالاة بين السكان، فيما ينزع النظام السياسى نحو التطرف.

وفيما تفحص لرنر المكونات الاجتماعية للتحديث فى الشرق الأوسط قام وولت روستو زميله بمركز معهد ماساتشوستس التكنولوجى للدراسات الدولية، والمؤرخ الاقتصادى، والذى عمل فيما بعد مسئولا رفيع المستوى بإدارتى كيندى وجونسون، قام بتحليل الشق الاقتصادى فى كتابه «مراحل النمو الاقتصادى مانيفستو غير شيوعى» (١٩٦٠). لم يكن رستو قد سبق له أبدا أن عمل بشكل مركز على دراسة شئون الشرق الأوسط، وكان ينزع إلى الجمع بين الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فى تفسيراته للتغير الاقتصادى الكوكبى. وفى الواقع فلم تتضمن كتاباته فى الفترة ما بين منتصف الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات، أى تلك السنوات التى أحدثت فيها نظرية التحديث أعظم الأثر، لم تتضمن الكثير عن الشرق الأوسط على وجه الخصوص. وعلى الرغم من ذلك، وبصفته الأكثر تأثيرا بين من عبّروا عن نظرية التحديث، فقد ساعد رستو على وضع سياق أوسع عمل فى إطاره منظرو التحديث الذين كتبوا عن الشرق الأوسط. هذا علاوة على أن رستو اضطلع ببعض المسئولية عن سياسة الولايات المتحدة حيث عمل مستشارا لإدارة أيزنهاور ولعب دورا حاسما فى تطوير رد الفعل على الثورة العراقية عام ١٩٥٨، ومضى بعد ذلك ليصبح مدير مجلس التخطيط بوزارة الخارجية أثناء تولى الرئيس كيندى، ثم فى النهاية مساعد الرئيس جونسون الخاص لشئون الأمن القومى. من ثم، تستحق أفكاره الاهتمام.

طوّر روستو أطروحة عن التغير الاقتصادى الثورى، نظرية تقول عنها المؤرخة ديان كونز إنها «بسيطة وباعثة للاطمئنان» استهدف كتابه «مراحل النمو

الاقتصادى» جمهورا ذكيا غير متخصص، وجعل عملية التنمية تبدو يسيرة بأسلوب خادع. ذهب روستو إلى أن الأمر لا يقتضى، من أى بلد سوى التحرك من خلال برنامج من خمس خطوات: مجتمع تقليدى، شروط مسبقة للانطلاق إلى نمو يُدعَم ذاتيا، الانطلاق إلى النمو الذى يُدعم ذاتيا، الدفع باتجاه النضج وأخيرا عصر الاستهلاك الجماهيرى العالى. زعم روستو أنه «بالإمكان تحديد جميع المجتمعات، فى أبعادها الاقتصادية، على أنها تقع فى أحد تلك المصنفات الخمسة» رأى أنه من الطبيعى أن تستغرق عملية الانتقال من مرحلة لأخرى بعض الوقت تختلف أطوالها من مجتمع لآخر، لكن جميع القرائن تشير إلى أن الانتقال الكامل من المجتمع التقليدى إلى مجتمع الاستهلاك العالى لا يجوز أن يستغرق أكثر من ست سنوات. رأى رستو أن التغير الجوهرى فى التوجهات، من العالم التقليدى «قبل النيوتونى» إلى مرحلة إدراك أن التقدم الاقتصادى «شرط مسبق ضرورى لتحقيق أى هدف آخر يُعتقد أنه هدف جيد» رأى ذلك التغير ضروريا لدفع أى بلد ليمر بالمراحل الثلاث الضرورية للتغيير، وأن تغير التوجهات هذا سينجم عنه نقلة مماثلة فى السلوك الاقتصادى تؤدى إلى مزيد من معدل المدخرات والاستثمار. ثم أضاف أن الرغبة فى «استغلال ثمار العلم الحديث» التى تتجلى من خلال التوجهات الجديدة والسلوك الاقتصادى سيواكبها أيضا تغيير سياسى على قدر كبير من الأهمية - أى قيام دولة قومية مركزية.

اعتقد رستو أنه بالإمكان بدء الانطلاق نحو التغير الاقتصادى فى المجتمعات التقليدية من خلال الاتصال بما أسماه المجتمعات الأكثر تقدّما. كما اعتقد، بأسلوب يماثل قراءة لويس بير للوجود البريطانى فى مصر فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أن الاستعمار الأوروبى قد سبق له وأن أتاح حدوث مثل هذا الاتصال، ومعه النقلة المتطلَّبة فى التوجهات من خلال تعرض المجتمعات التقليدية للتكنولوجيا الحديثة وما بإمكانها إنجازه. علاوة على ذلك، وحسب روستو،

فقد قامت القوى الكلونيالية، بأسلوب نمطي، باستثمار أموال كافية في البنى الأساسية، وتتجير الزراعة، واستغلال الموارد الطبيعية من أجل توفير مرحلة تبدأ منها الشعوب المستعمَرَة حينما تحصل في النهاية على استقلالها. اعترف روستو أن النقلة في التوجهات التي افترض أن الاستعمار يبدؤها كانت كثيرا ما تتجلى بأساليب مختلفة أهمها المساعدة على الحفاظ على الدافع نحو الاستقلال في جميع أنحاء البلاد المستعمرة، ومن ثم، وجد رستو أنه، وفي وجود حركة القضاء على الاستعمار في أوجها في نهاية الستينيات، أنه من الضروري تشجيع أساليب أخرى لتوفير حافز مماثل، ودعا إلى التطبيق العقلاني الحذر للمعونات الخارجية الأمريكية وغرب الأوربية في عالم ما بعد الكلونيالية من أجل ملء الفراغ الذي أوجده اجتثاث الاستعمار. وبهذا، قدم روستو تفسيرا ركز على المزايا الناجمة عن الاستعمار والتدخل الأمريكي النشط في عالم ١٩٤٥، بدلا من الآثار السلبية لهما.

وعلى حين أن لرنر ركز على الجانب الاجتماعي للتغير الثوري في الشرق الأوسط، وقام رستو بتحليل المكونات الاقتصادية لتلك العملية، حاول عالم السياسة مانفرد هالپرن، في كتابه «سياسات التغير الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» أن يفهم الجانب السياسي لعملية التحديث. كان هالپرن قد قضى عشر سنوات في قسم الأبحاث والتحليل للشرق الأدنى وجنوب آسيا وإفريقيا التابع لوزارة الخارجية قبل أن ينضم إلى هيئة التدريس بجامعة پرينستون في عام ١٩٥٨، حيث عمل هناك في برنامج دراسات الشرق الأدنى، ومركز الدراسات الدولية، فيما كان يعمل أيضا مستشارا لمؤسسة راند. كان اهتمام هالپرن الأساسي هو تفحص ما كانت تعنيه عملية التغير الاجتماعي شرق الأوسطي من المنطلق السياسي بالنسبة لشعوب المنطقة ودولها وبقية العالم، بأكثر من اهتمامه بوضع نموذج للتغيير ككل على غرار ما فعله روستو ولرنر. ومن بين الثلاثة، كان هالپرن هو من قدم الصورة الأكثر شمولا للتحديث ومشاكله في الشرق الأوسط.

قسّم هالپرن كتابه إلى خمسة أجزاء اعتقد أنها «تحدد مدى تحول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا». ردد الجزء الأول أصداء المدركات الثابتة عن الإسلام بصفته العامل الذى يحدد الحياة شرق الأوسطية، ثم تفحص انهيار أسلوب الحياة التقليدى ذى المركزية الدينية الذى زعم هالپرن أنه كان قد هيمن على المنطقة لمدة ثلاثة عشر قرنا، انهياره بواسطة القوى الحديثة. ذهب هالپرن إلى أن «النمو التراكمى للأفكار وللإنتاج والقوة ذلك الذى أُنتج خارج النظام الإسلامى، تخلل ذلك النظام واخترقه وهو فى سبيله إلى تمزيق نموذجه المتكرر القائم على التوترات المتوازنة واقتلاعه. إن ذلك النظام الذى يربط بين الإنسان والله والمجتمع يتهاوى، كما أن القوى الجديدة مازالت أبعد ما تكون عن التوازن، بل أحيانا مازالت على غير صلة ببعضها، أو بالقوى القديمة، بحيث لا نستطيع، حاليا، تشكيل نموذج جديد مستقر ومرن». أضاف إلى أن هذا بدوره، يشير إلى الوجه الثانى للتغير الاجتماعى بالمنطقة: «إقامة نظام اجتماعى جديد بقيمٍ جديدة ليحل محل البنية الاجتماعية القديمة، وهنا يجرى إعادة تعريف أدوار الطبقات التقليدية مثل الفلاحين وملاك الأراضى والعلاقات بينها». فيما تبزغ طبقات اجتماعية جديدة مثل الطبقة الوسطى الحضرية والطبقة العاملة المتنامية.

يذهب هالپرن إلى أن عمليات إعادة تعريف الطبقات وظهور أخرى جديدة تسببت فى انبثاق أيديولوجيات جديدة تتحدى جوهريا الفرضيات الأساسية للمجتمع التقليدى، والتى منها أوجدت شعوب المنطقة «آليات جدية للتحديث السياسى: ظهرت، فى إطار ما اعتبره هالپرن المكون الثالث للتغير السياسى والاجتماعى فى الشرق الأوسط، سبع أيديولوجيات سياسية جديدة على الأقل - الإسلام الإصلاحى، الشمولية الإسلامية الجديدة، الشمولية الشيوعية، القومية، الديموقراطية، السلطوية، والاشتراكية - أيديولوجيات حددت مدى الفرص السياسية شرق الأوسطية. وهنا، أصبح باستطاعة الطبقات الجديدة التى أعيد

تعريفها، ووفقا لوضعها الاجتماعي المحدد، الاعتماد على تلك الأيديولوجيات لتوفير بنية للتغيير السياسي وأجندة له، وتلك هي الخطوة الرابعة في العملية ككل. وتضمنت الكيانات المشاركة في هذا الزمن الجديد للفرص السياسية، الجيش، والأحزاب السياسية، والاتحادات العمالية والبيروقراطية المدنية.

بيد أن هالپرن رأى أن هذا الثراء في بدائل الانتماء الأيديولوجي والسياسي أثار عددا من المشاكل والتناقضات القومية والإقليمية والدولية المهمة أعاقت عملية التحول الاجتماعي وأوجدت دورا للولايات المتحدة لتقوم به. شكلت عملية فهم تلك المشاكل وإدراك أنها اقتضت «تبعات ثورية في الداخل [بالشرق الأوسط] والخارج» الوجه الخامس من التغير السياسي والاجتماعي بالمنطقة، وكان خطر الزعزعة وعدم الاستقرار أهم تلك المشاكل بما له من تضمينات محلية وكوكبية. من ثم، رأى هالپرن أن على الولايات المتحدة «إدراك المدى الكامل للثورات التي تعمل الآن على تغيير وجه الشرق الأوسط وأن تساعد كل القوميين فيه على التعاطي بنجاح مع التغير الاجتماعي السريع».

ومعاً، وجدت أفكار لرنر وروستو وهالپرن وغيرهم من منظري التحديث قدرا هائلا من القبول من جانب المتخصصين في المنطقة وصناع السياسة من الذين كانت تملؤهم الهواجس من التغييرات الثورية في مناطق مثل الشرق الأوسط. اعتقد منظرو التحديث وصناع السياسة المتأثرون بهم أن دراسة الأمم بصفتها نظماً ذات مكونات اقتصادية وسياسية واجتماعية متسقة جوهرية يوفّر إطار تفسير أوْحد يُفهم من خلاله التحديات العديدة التي تواجه تلك الأمم. وتحديدا، اقترحت نظرية التحديث حلا مباشرا للمشكلتين التوءم: اجتثاث الاستعمار والتنمية، وجعلتْهما يبدوان من السهل السيطرة عليهما وإدارتهما في تلك الأثناء.

بإمكان الفرد بسهولة تحديد موضع إحدى البلدان حديثة الاستقلال على خريطة سلسلة التحديث المترابطة التي حددها لرنر أو رستو بأن ننظر إلى عدد من

العوامل الموضوعية مثل التحضر أو معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، أو أنواع السلع التى ينتجها بلد ما، أو معدلات الادخار والاستثمار، وبعد ذلك، لا يكون على صناع السياسة سوى أن يقرروا أفضل وسيلة يمكن للولايات المتحدة أن تتدخل بها للدفع قدما بالتنمية الاقتصادية أو التحول الاجتماعى. وهكذا أشارت نظريات لرنر وروستو إلى أن التطبيق العقلانى لخبرة علم الاجتماع الأمريكى والاستخدام الناجح للدولارات الأمريكية وغرب الأوربية سيؤدى إلى الإنجاز النهائى لرسالة أمريكا المقدسة والعلمانية لتغيير وجه الشرق الأوسط، وإدماج شعوبه فى الاقتصاد الدولى والمعترك السياسى العالمى فى تحالفات وثيقة مع الولايات المتحدة. ثانيا، بجعلهما التحديات الاقتصادية والمجتمعية شرق الأوسطية تبدو وأن بالإمكان فهمها وإدارتها، اقترح لرنر وروستو وسيلة للتحكم فى التغير الثورى من خلال التدخل فيه. وبما أنهما افترضا أن المجتمعات كتلك الموجودة فى الشرق الأوسط كانت تخبر تغيرا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، فقد ذهب روستو إلى أن الاقتصادات القومية التى تمر بمراحل النمو هى جزء من مجتمعات أكبر فى فترة انتقال من التقاليد إلى الحداثة، تلك العملية التى حللها لرنر. كما عبر هالبرن أيضا عن هذا المفهوم، على الرغم من أنه أضاف تعقيدات على أفكار لرنر وروستو الخاصة بالتحكم فى التنمية أو التحول الاجتماعى وإدارتها بأن قام بتحليل تبعات تلك العملية ذاتها التى تؤدى إلى عدم الاستقرار، حيث رأى أن التغير الاجتماعى يتسبب فى حس عارم بفقدان التوجه لدى عامة السكان ومن المحتمل له أن يؤدى بهم باتجاه الراديكالية السياسية. من ثم ينبغى على الولايات المتحدة أن تفعل ما بوسعها للحيلولة دون ذلك.

ثالثا، لقيت نظرية التحديث قبولا من أعضاء الشبكة وصناع السياسة بسبب قدرتها على التعاطى مع مخاوفهم من أن يؤدى التغير الثورى إلى مزيد من الفُرص للاختراق الشيوعى أو السوفييتى للشرق الأوسط. اعتبر روستو الشيوعية «مرضا

بإمكانه أن يصيب أى مجتمع يمر بفترة انتقال إن هو فشل فى التنظيم الفاعل لتلك العناصر الموجودة بداخله المستعدة للسير قدما بعملية التحديث»، لكن إذا أمكن التحكم فى تلك العملية الانتقالية وإدارتها بالأسلوب الملائم وهى مشكلة أسماها روستو «التحدى المركزى فى زماننا»، يصبح حدوث عدم الاستقرار السياسى أقل احتمالا بكثير. رأى أن الدول التى تمر بمرحلة الانتقال وتتبع النموذج الأمريكى أو غرب الأوربى فى التنمية، أو تلك الأكثر سرعة فى الانتقال من أوضاعها التقليدية إلى الحداثة تصبح أقل راديكالية بكثير، ولا تمثل سوى تهديدات أقل لمصالح الولايات المتحدة فى أرجاء العالم. وهكذا، أضمر لرنر وروستو وهالپرن، جميعهم، أنه ينبغى على الأمريكيين أن يظلوا واثقين فى نموذج بلدهم للتنمية وفى سياسة معارضتها للاتحاد السوفييتى.

بيد أنه، وفى مسعاهم لجعل التغير الثورى أكثر قابلية للتحكم فيه وإدارته، ابتدع منظرو التحديث نماذج مفرطة الجمود واعتمدوا بأكثر مما ينبغى على تجارب الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. افترضوا جميعهم، باستثناء هالپرن الذى أدرك الطرق المختلفة الكثيرة التى بإمكان التحول الاجتماعى أن يسلكها، أن جميع المجتمعات تسلك نفس الطريق الخطّى المستقيم، وأنه بالإمكان التنبؤ بهذا الطريق وإخضاعه للقياس معاً. أيضا، أغفلت نظرية التحديث أن تأخذ فى الحسبان وجود قادة فى الدول المختلفة يتبعون أجنداتهم الخاصة ويحاولون تنفيذها. وعلى الرغم من أطيب أمنيات روستو، وكما أوضحت العلاقات الأمريكية فى الستينيات فيما بعد، فإن المساعدات الخارجية التى قُصِد بها تشجيع التنمية ارتبطت عن كثب بقضايا أخرى. كان لمدى حسن علاقة زعماء الدول المختلفة بالولايات المتحدة، وإجراءات هؤلاء القادة وأفعالهم، واعتقاد السياسيين أن المعونات الخارجية تُمنَح فقط مع توقعات لتلقى أشياء فى مقابلها، كان لكل هذا أثره على المدى الذى كان باستطاعة الولايات المتحدة التحكم به فعلا فى التغير الثورى وإدارته بالشرق

الأوسط والأنحاء الأخرى. علاوة على ذلك، رأت شعوب كثيرة فى الشرق الأوسط وأنحاء أخرى، ممن كرسوا حياتهم للنضال ضد التدخل الأجنبى فى بلادهم، رأوا استناد الولايات المتحدة إلى نظرية التحديث من أجل التحكم فى التغير الثورى مرادفا لتشجيع «الغربنة».

أوضحت تلك المشاكل جميعها بعض مواطن ضعف نظرية التحديث. بيد أنه، فربما نجم التحدى الأكبر عن إدراك أنه ليس ثمة علاقة متبادلة بين تطبيق معونة التنمية الأمريكية أو خبرة علم الاجتماع وبين الإنجاز الواقعى لرسالة الولايات المتحدة المقدسة والدنيوية بالشرق الأوسط. مثلا، فقد ذكر تقرير لجنة منبثقة عن مجلس الأمن القومى فى عام ١٩٦٠ أن الولايات المتحدة «تواصل برامجها الاقتصادية الخارجية دونما الاستعانة بأيديولوجيات أو حتى نظرية متسقة منطقية عن العلاقة بين المساعدات، والتنمية والسياسات الدولية». ثم ذهب التقرير إلى أن برامج المعونات الأمريكية «تنجم عن مجموعة، بل وحتى خليط مُربك، من الأهداف ذات الطبيعة التعميمية السياسية، العسكرية، والإنسانية - وغيرها». بل إن مانفرد هالپرن نفسه أدرك تلك المشكلة الخطيرة فى برامج المعونة الأمريكية حيث ذكر فى مؤتمر حول إيران عام ١٩٦١ (حسب ما قاله هارولد سوندرز أحد العاملين بشئون الشرق الأوسط فى مجلس الأمن القومى) «إننا لا نملك نظرية للتغيير السياسى والاجتماعى تُكمل نظريتنا عن التنمية الاقتصادية.. لدينا فقط مقاربتنا المُرتجلة للثورة - ونستغل الفجوات حيث نجدها»، ومن المحتمل أن كتابه «سياسات التغير الاجتماعى فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» كان محاولة منه للتعاطى مع تلك القضية.

اختبار نظرية التحديث بالشرق الأوسط:

اكتسب منظرو التحديث نفوذا على صناع السياسة الذين كانوا أنفسهم يبحثون عن مناهج بديلة يصيغون بها علاقات الولايات المتحدة بالشرق الأوسط فى

أعقاب سنوات أواسط الخمسينيات المحملة بالتوترات. وبدأ هؤلاء المنظرون يؤثرون في سياسات الولايات المتحدة ومحاولاتها الفعلية لتغيير وجه الشرق الأوسط بنهاية ذلك العقد. وعلى الرغم من أن ثورة العراق عام ١٩٥٨ أتاحت فرصة أولى محدودة [لتطبيق النظرية]، لكن حالتي مصر وإيران أثبتتا أنهما أكثر دلالة على جاذبية نظرية التحديث وعلى أوجه قصورها. أيضا، وصل التأثير الذي مارسه الأعضاء الأكاديميون في الشبكة غير الرسمية من المتخصصين ذروته في الفترة ما بين نهاية الخمسينيات وأواسط الستينيات، وبذلك طمسوا الخط الذي يفصل بين الشبكة وصناع السياسة.

بيد أنه، ومن أجل التقييم الكامل للمجهود الذي بُذل للعمل على تحول الشرق الأوسط من خلال تطبيق نظرية التحديث، علينا أولا الاعتراف بنقطةٍ مفتاحٍ تتعلق بنقلة أساسية حدثت في سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية الخارجية أثناء إدارة أيزنهاور، وتوضيح تلك النقلة. طرح بِرتون كاوفمان رأيه المقنع بأن سنوات أيزنهاور شهدت تغيرا جوهريا في توجهات صناع السياسة الأمريكيين من حيث تشجيع التغيير في الخارج وأيضا التعاطي مع مجموعة متنوعة من الهواجس الاقتصادية والسياسية الدولية الملحة. يقترح كاوفمان أنه مع بعض الاستثناءات المهمة مثل «مبدأ ترومان» و«خطة مارشال» وبرامج «النقطة الرابعة» صغيرة المدى نسبيا، فقد كانت سياسة الولايات المتحدة بعد الحرب تُركِّز على «التجارة وليس المعونات» كوسيلة لإرسال الدولارات الأمريكية إلى الخارج وتشجيع النمو الاقتصادي الدولي. وبالتأكيد، فإن النهج التنموي الليبرالي الذي ناقشناه سالف يتلاءم مع هذا النموذج فيما يتعلق بالشرق الأوسط. بيد أنه وفقا لكاوفمان، فقد تغيرت تلك السياسة فيما بدأ الاتحاد السوفييتي في منح حزم مساعدات مالية لبلدان في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بدءا من منتصف الخمسينيات، وحينما غدا صناع السياسة الأمريكيون على قناعة بأنه لا يمكن الشروع في جهود النمو

الاقتصادى والتنمية سوى على أساس يشمل جميع أنحاء المنطقة، الأمر الذى يتطلب قدرا كبيرا من الدعم المالى الذى يشكل تتمة للتجارة، سعت إدارة أيزنهاور التى كانت تُكنُّ عداء متأصلا للشيوعية إلى الجمع بين «التجارة والمعونة» فيما بدأت تشجع خطط تنمية شاملة بالخارج. كان تنفيذ هذا يعنى الاعتماد على المتخصصين فى المنطقة وعلى الأساليب الحديثة لتعريف التخلف وقياس التغير التى ناقشناها سابقا فى هذا الفصل، وبهذا أوجدت تلك الإدارة بيئة تمكّن فيها منظرو التحديث البازغون من الازدهار.

مثلت الثورة العراقية فى عام ١٩٥٨ أولى الفرص المتاحة لمنظّرى التحديث وصناع السياسة لتوظيف أفكارهم فى محاولة منهم للشروع فى تنفيذ تحوّل متحكم به فى الشرق الأوسط. وفيما بعد صرح الرئيس أيزنهاور بأنه كان مقتنعا «بأنه من خلال تحسين مستويات المعيشة يمكن تحقيق الاستقرار فى الشرق الأوسط». من ثم، التجأ إلى صديق قديم له من الحرب العالمية الثانية، سى . دى. جاكسون، المدير التنفيذى لمجلتى لايف/ تايم ليعدّ له خطاباً يلقيه فى بداية شهر أغسطس أمام الأمم المتحدة يوضح فيه استجابة الولايات المتحدة لأحداث العراق. كان جاكسون مسئولا عن عمليات الحرب النفسية تحت قيادة أيزنهاور أثناء الحرب، ثم تولى منصب مساعد الرئيس الخاص للحرب النفسية حينما انتقل الجنرال إلى المكتب البيضاوى بالبيت الأبيض. وبدوره استعان جاكسون بصديق عمره وولت روستو فى صياغته للخطاب، واضطلع روستو بالمهمة، حيث عمل تقريبا طوال الساعات الأربع وعشرين لعدة أيام لإعداد خطاب يلقى الضوء على حاجة شعوب الشرق الأوسط للتركيز على التحديث والتنمية.

مثّل الخطاب الذى أعده جاكسون وروستو صعود نظرية التحديث كنهج مفضل فى محاولة التدخل فى التغير الثورى بالشرق الأوسط وإدارته ومن ثم، إنجاز مهمة أمريكا المقدسة والدنيوية لتغيير المنطقة. أعطى أيزنهاور تعليماته لجون فوستر

دالاس وزير الخارجية، ولجاكسون بأن نقاش الأزمة المحددة (الثورة العراقية) ينبغي ألا يتجاوز فقرة واحدة، وعلى بقية الخطاب أن يعرض مقترحات تكشف عن الطبيعة «العملية» و«المثالية» في آن لسياسة الولايات المتحدة الخارجية. وفي ظل تلك الحرية التي سُمح لهما بها، كتب جاكسون وروستو خطابا أعاد التأكيد على مبدأ مساعدة حكومة الولايات المتحدة لتنمية الشرق الأوسط، وكانت أهم مبادرة تضمنها الخطاب عبارة اقتراح بإنشاء مؤسسة للتنمية العربية تدار من خلال جهود منسّقة لمختلف الدول العربية والأمم المتحدة، بحيث تستخدم تلك المؤسسة أموالاً توفرها دول المنطقة والمؤسسات الخاصة والبلدان الأخرى – بما فيها الولايات المتحدة – المستعدة للمشاركة. كانت فكرة إنشاء بنك أو هيئة خاصة بالتنمية العربية قد ظلت قيد التقاذف والتداول بين أطراف متعدّدة منذ عام ١٩٥٤ على أقل تقدير، هذا على الرغم من أن أحداثا أخرى كانت دائما تحول دون أن يتجاوز صناع السياسة التفحصات المبدئية للفكرة. وعلى الرغم من أن اقتراح عام ١٩٥٨ لم يصل أبدا إلى مرحلة التنفيذ إلا أنه نص على التزام حكومة الولايات المتحدة الأساسي بالتحديث في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن الاقتراح وُلِد ميتاً إلا أنه وفّر سابقة حاسمة لمحاولات أكثر تفصيلا تعمل على توظيف نظرية التحديث من أجل إحداث تحول في الشرق الأوسط في نهاية الخمسينيات وبدايات الستينيات.

تكشف المراجعة الموجزة للعلاقات الأمريكية المصرية في تلك الفترة العقبات الجادة التي واجهها منظرو التحديث فيما كانوا يطبقون أفكارهم على ذلك البلد. وكما أوضحنا في الفصل الثالث؛ ففي الوقت الذي أتيحت لمنظري التحديث فرصتهم كانت الثورة السياسية قد حدثت بالفعل. وطوال منتصف الخمسينيات، حاول صناع السياسة التحكم في نظام ناصر والتغير الثوري الذي تبناه النظام من خلال فرض العزلة على مصر، لكن أحداث العراق أدت إلى أن يُعيد أعضاء الشبكة وصناع السياسة النظر في سياستهم تجاه مصر الثورة، والبحث عن أساليب بديلة

للتحكم فى التغير الثورى من خلال استخدام مصر وإشراكها معهم. استند إعادة تقييم سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر والالتجاء لناصر إلى إعادة تقييم للزعيم المصرى نفسه، فيما أدرك صناع السياسة الأمريكيون وأعضاء الشبكة أنه لم يكن بدرجة الهيمنة التى صوّروه بها. بيد أنهم رأوا أنه حتى ولو أن ناصراً لم يكن بدرجة القوة التى اعتقدوها سابقا، فقد كان من الواضح أنه يملك من السطوة ما يمكنه من الإضرار بمصالح الولايات المتحدة بالمنطقة، مما كان يعنى أنه قد يكون من الأفضل للولايات المتحدة محاولة الحفاظ على شكل من الصلة الإيجابية معه. وهكذا ، كان صناع السياسة يحاولون الحد من تأثيرات التغير الثورى وإعادة توجيه طاقته فى مصر بدلا من محاولة منعه تماما. بيد أنه، عمل دعم الولايات المتحدة الكبير لإسرائيل على تقييد جهود أعضاء الشبكة وصناع السياسة فى محاولاتهم تطبيق نظرية التحديث على مصر. إذ إنه ما كان للكونجرس الذى يدعم إسرائيل بكل قوته أن يسمح بمعونة مالية كبيرة لو ظهر أن أى قدر من تلك الأموال سيستخدم بأسلوب يمكن أن يضر بإسرائيل. وبسبب هذين العاملين، لم يكن باستطاعة أعضاء الشبكة وصناع السياسة استخدام المعونة لتشجيع التحديث سوى بأساليب جد محدودة.

كانت الخطوات الأولى لاستمالة مصر وإشراكها صغيرة جدا، استغلت مفهوم «الطعام مقابل السلام» أساسا لمبادرة سياسية تجاه ناصر أكثر شمولا بكثير. كان منشأ برنامج «الطعام مقابل السلام» هو القانون العام رقم ٤٨٠ الذى نص على بيع فوائض المنتجات الزراعية الأمريكية بسعر مدعّم للبلدان الأجنبية وقبول الدفع بالعملات المحلية. ثم بعد ذلك يمكن استخدام العائدات من تلك المبيعات، بعد المساعدة فى دفع نفقات الوفود فى البلاد المتلقية للدعم، لتوفير منَح أو قروض لنفس البلدان التى ابتاعت السلع الفائضة. فى عام ١٩٥٥ بادرت الولايات المتحدة بتقديم مساعدة محدودة وفقا للقانون العام ٤٨٠، لكن تلك المعونة قُلِصت من عام

١٩٥٦ وحتى عام ١٩٥٨ حينما فسدت العلاقات المصرية الأمريكية. (باستثناء الحد الأدنى من المساعدات لوكالات الإغاثة). وفى عام ١٩٥٩، بدأت الولايات المتحدة برنامجا أكثر شمولا للمعونة بناء على القانون العام رقم ٤٨٠ على أمل أن يوفر هذا طريقا إلى ناصر، وأسهم قرار ناصر بتحسين العلاقات الأمريكية/ المصرية الذى تزامن مع هذه المبادرة فى توسيع نطاق ذلك البرنامج. ووفقا للمؤرخ. ويليام بيرنز، أصدر ناصر تعليماته إلى مصطفى كامل، سفير مصر بواشنطون دى سى قائلاً: «افعل كل ما بوسعك لإصلاح العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر» من ثم، اقترح كامل على صناع السياسة بالولايات المتحدة أن مصر قد تكون على استعداد لوضع القضايا المتسببة فى الخلافات الخطيرة بين البلدين» فى الثلاجة» إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة لاتخاذ نفس الخطوة. وفى مجموعها، شكلت معونة القانون العام ٤٨٠، نسبة ٧٣٪ (٢٩٤,٦ مليون دولار من مجموع ٤٠٤,٨ مليون دولار) من كل معونات الولايات المتحدة لمصر فى الفترة بين العامين الماليين ١٩٥٥ و١٩٦١، وتسلمت مصر ٢٣٩ مليون دولار منها بين عامى ١٩٥٩ و١٩٦٠.

وبدلا من مجرد استخدام معونات الأطعمة كرمز للتواصل مع ناصر، أراد منظرو التحديث فى إدارة كيندى استخدامها بأسلوب أكثر اتساعا من أجل تشجيع التنمية، وكان هذا يتسق مع تركيز إدارة كيندى على «الشكل الجديد New look» لمشاريع تنمية طويلة الأمد تشمل أنحاء البلاد والتركيز أيضاً على فكرة «عقدٍ من التنمية». كان صناع السياسة يأملون فى إنجاز الهدف قصير الأمد الذى يتمثل فى استخدام ناصر للموارد من أجل التحديث الداخلى من خلال إمداده بمزيد من المعونة الغذائية، وإذا استجاب ناصر بالأسلوب المناسب للمساعدات الغذائية وقلص خطابه المعادى لأمريكا والمعادى لإسرائيل، تقوم الولايات المتحدة بدراسة لتقديم حزم مساعدات أكبر له. تم إرسال سلسلة من الخطابات الودية من كيندى لناصر كان من المفترض لها التمهيد للمبادرة مع وضع إمكانية دعوة رسمية

لناصر لزيارة الولايات المتحدة قيد الاحتياط. وكما بين وولت رستو في يونيو عام ١٩٦١، كان هدف المبادرة هو «تقوية الأسس لاستقلال ناصر والإعداد لإقامة مدى كامل من العلاقات الإنسانية الأكثر حميمية مع شعبه». تعهدت الولايات المتحدة بتقديم ١١٨,٧٤ مليون دولار من المساعدات وفقا للقانون العام ٤٨٠ في غضون الأشهر الخمسة الأولى من المبادرة (يوليو إلى نوفمبر ١٩٦١) وقامت بدراسة أشكال عديدة أخرى من المساعدات. أيضا، قام كيندى وناصر بتبادل عدة خطابات على الرغم من أن كيندى لم يصدر أبدا الدعوة الرسمية لناصر بزيارة الولايات المتحدة.

وصلت مبادرة المساعدات إلى نقطة الذروة في عام ١٩٦٢، حينما اضطلع صناع السياسة ببرنامج «أفعال» اعتبروه خطوة مهمة إلى الأمام في سياسة الولايات المتحدة ككل تجاه مصر. كانت الولايات المتحدة وقتئذ تقوم بتقييم عدد من الطلبات المصرية وصل مجموعها عدة ملايين من الدولارات. اعتقد صناع السياسة أنهم إن استطاعوا تمويل كل تلك المشروعات أو غالبيتها والجمع بينها في حزمة واحدة فقد يخلق هذا الفرصة لتوفير نافذة أوسع على ناصر. وإذا أشارت استجابات ناصر لتلك الحزمة إلى أنه هو أيضا يريد قلب صفحة جديدة في العلاقات المصرية الأمريكية، يمكن للطرفين البدء في مباحثات رفيعة المستوى حول مجموعة واسعة المدى من المشاريع التنموية تستطيع الولايات المتحدة الإسهام فيها. في مذكرة له في ديسمبر ١٩٦١، أوضح روبرت كومر المتخصص في شئون الشرق الأوسط بالبيت الأبيض، رسم فيها الخطوط العريضة للمبادرة الموسّعة، أوضح أن الاستثمار الكبير في ناصر من أجل تحسين العلاقات بين البلدين لن يحل مسائل الخلافات الرئيسية بالرغم من أنه قد يقنعه بالاستمرار في التركيز على التنمية الداخلية ومقاومة تشجيع التغير الثوري الذي كان يهدد مصالح الولايات المتحدة في أرجاء إفريقيا والشرق الأوسط

فى البداية، بدت المحاولات لاحتواء التغير الثورى وأنها حققت نجاحا ملحوظا. وافقت الولايات المتحدة على عدد من الطلبات المصرية، من بينها إنقاذ آثار النوبة التى كانت مهددة بالغرق نتيجة إقامة السد العالى بتمويل سوفييتى. أيضا، قام الرئيس كيندى بإرسال المستشار الاقتصادى إدوارد مايسون، من جامعة هارفارد، ومن بين معارف وولت روستو، إرساله إلى مصر لتقييم خطتها التنموية. ثم قام تشستر بولز، مستشار كيندى الخاص لشئون العالم الثالث، بلقاء ناصر بالقاهرة فى فبراير ١٩٦٢، وقام وزير الاقتصاد المصرى عبدالمنعم القيسونى بزيارة واشنطون فى إبريل من العام ذاك. بل إن المبادرة للاستثمار أكثر من ناصر أدت إلى توقيع اتفاقية فى عام ١٩٦٢، وفقا للقانون العام ٤٨٠، مدتها ثلاث سنوات تنتهى عام ١٩٦٥. بدا أن الأمور تسير قدُما دونما عوائق، حتى أن كومر كتب يقول فى مايو ١٩٦٢ «إذا أخذنا فى الاعتبار أننا نقوم بجهد طويل الأمد من أجل التغلّب على إرث متأصل لشكوك الجمهورية العربية المتحدة فى الغرب، فإن الأمور تبدو وأنها على ما يرام لدرجة معقولة. المهم هو أن علينا ألا ندع المضايقات الثانوية التى تظهر بين حين وآخر تحرف استراتيجيتنا عن مسارها».

كانت اليمن هى إحدى تلك «المضايقات الثانوية» التى ظهرت فى خريف عام ١٩٦٢، والتى انتهى أمرها بأن تسببت فى حرف برنامج «الأفعال» الأمريكى عن مساره وكشفت عن بعض مشاكل الاعتماد على نظرية التحديث لاحتواء مصر. كانت سلسلة من الأزمات قد أعقبت وفاة أحمد بن يحيى إمام اليمن الذى كان قد ظل يحكمها لمدة طويلة، وأدت تلك الأزمات بدورها إلى انقلاب عسكرى أطاح بخليفة الإمام الذى فرّ إلى السعودية حيث سرعان ما تلقى الدعم هناك. وهنا رأى ناصر فرصة سانحة لتوسيع مدى تأثيره الثورى، وتحدّى الأسرة المالكة السعودية. من ثم أعطى دعمه للجمهوريين الذين هندسوا الثورة، لكن الأوضاع سرعان ما تدهورت إلى حالة شبه حرب بين مصر والسعودية. أرسل البريطانيون والسوفييت

عملاءهم إلى اليمن وطلبت السعودية مساعدة الولايات المتحدة. قامت الولايات المتحدة بالاعتراف بالجمهورية العربية اليمنية حكومة شرعية لليمن فى ديسمبر ١٩٦٢، لكنها، وفى تحذير منها لمصر بعدم التدخل فى السعودية كاد ألا يخفى، أبلغت جميع الأطراف أنها ستدافع عن مصالحها فى شبه الجزيرة العربية والمناطق المحيطة بها، وتقدمت بعدة مبادرات للسلام أو الانسحاب كانت تحظى بقبول السعوديين والمصريين. لكن سرعان ما كان الصراع يتصاعد مرة أخرى. أيضا، عمل ما زُعِم عن استخدام مصر للأسلحة الكيميائية ضد قوات المعارضة الملكية اليمنية على إضعاف دعم صناع السياسة الأمريكيين، وأعضاء الكونجرس الذين كانت الهواجس تملؤهم من عبدالناصر، دعمهم لمصر.

بيد أن مشكلة اليمن كانت بداية المضايقات فيما عملت قضايا أخرى على تقويض العلاقات المصرية الأمريكية فى منتصف الستينيات. آنذاك، كان عبدالناصر أقل استعدادا للحفاظ على الصراع العربى الإسرائيلى «فى الثلاجة»، وفى نفس الوقت بدأت الولايات المتحدة بأسلوب أكثر علانية، فى بيع الأسلحة لإسرائيل، هذا علاوة على أن الرئيس جونسون لم يبق أبدا على علاقة ودية مع ناصر كتلك التى كانت تربط الرئيس كيندى به، بل إنه أبدى فقدان صبر متزايداً إزاء ما اعتقد أنه تصلّب موقف ناصر مما كان يحدث فى اليمن ومن إسرائيل. من ثم، تقلصت برامج المعونة الأمريكية فيما تدهورت العلاقات بين البلدين. وحينما انتهت صلاحية صفقة القمح عام ١٩٦٥، التى كانت قد تمت فى فترة رئاسة كيندى، أجريت تفاوضات حول صفقة جديدة لم تغطّ سوى ستة أشهر، ثم لم تُجدّد. وكما كان متوقعا، حينما تصاعدت التوترات بين مصر وإسرائيل واندلعت حرب ١٩٦٧، وصلت العلاقات بين البلدين إلى أدنى مستوياتها حيث اعتقد ناصر أن الولايات المتحدة لعبت دورا حاسما لتضمن انتصار إسرائيل وقام بقطع العلاقات الدبلوماسية الرسمية معها، ولم يحاول إعادتها إلا بعد انتخاب رئيس جديد للولايات المتحدة عام ١٩٦٨.

يذكر المؤرخ ويليام بيرنز أن ديبلوماسية ليندون جونسون، كانت، وبأسلوب جوهرى، امتدادا لسياسات لعبة الأمم. كانت المعونة الغذائية، وكالة لتلك الديبلوماسية، مرتبطة - فى خطة جونسون للأمور - بالقاعدة الرئيسية فى السياسات القومية: لا تفعل شيئا أبدا نظير لا شىء. وعلى الرغم من ذلك، فلم يكن جونسون، فى هذا الصدد، مختلفا عن سابقيه فيما يتعلق بالمعونة التنموية لمصر، حيث كان الهدف الرئيسى خلف تفعيل نظرية التحديث فى مجال العلاقات الأمريكية/ المصرية، قد ظل دائما هو الحد من أجندة ناصر القومية ومن استعداده لتشجيع التغير الثورى فى أنحاء المنطقة. لقد أوضح أيزنهاور ومرءوسوه أنهم كانوا يربطون المعونة الغذائية الأمريكية بالتغييرات فى السياسات المصرية مثل التقدم الذى تحرزه فى مجال الصراع مع إسرائيل أو فى تقوية الروابط الموالية للغرب والمعادية للاتحاد السوفييتى. كان «برنامج الأفعال» الذى اضطُلع به أثناء سنوات كيندى قد شهد لحظات «انتظر لترى»، وعلى الرغم من أنه لم يُرغِم ناصراً على التحرك باتجاه السلام مع إسرائيل، إلا أنه كان يستند، بأسلوب مُضمر، إلى ترك القضية «فى الثلاجة». وعلى الرغم من أن عتبة توقعات جونسون كانت أعلى كثيرا، وأنه صرّح بتلك التوقعات بأسلوب أكثر وضوحا، وأبدى نفاد صبر عندما لم تتحقق تلك التوقعات، إلا أنه لم يؤسس سابقة جديدة بتسييسه معونة الولايات المتحدة لمصر.

وككل، ينبغي الحكم على اعتماد الولايات المتحدة على نظرية التحديث والمعونة التنموية من أجل احتواء التغير الثورى فى مصر وإدارته بأنه نجاح جزئى حسب منظور المتخصصين وصناع السياسة معاً. تعاطت المعونة الغذائية مع احتياج مهم لمصر فى بداية الستينيات وحتى منتصفها ومكنت ناصر من تكريس الموارد الأخرى للتنمية الداخلية. ما بين عامى ١٩٥٨ و١٩٦٦، أمدت الولايات المتحدة مصر بما قيمته حوالى ٩٩٧ مليون دولار من المعونة الغذائية بمقتضى القانون العام رقم

٤٨٠، وأحيانا كانت تمدها بأكثر من نصف احتياجاتها الكلية من القمح. وبهذا، وفرت المعونة الغذائية لمصر مبالغ كبيرة من الأموال التى استخدمها ناصر للدفع بالخطة الخمسية للتنمية، وكانت قطاعات الاقتصاد التى تأثرت إلى حد كبير بهذه التنمية هى قطاع الكهرباء، والإنشاءات والاتصالات والتى حققت جميعها معدلات نمو من رقمين ما بين الأعوام المالية ١٩٥٩/ ١٩٦٠ و١٩٦٤/ ١٩٦٥. وبشكل كلى، بلغ متوسط المعدل السنوى لنمو إجمالى الناتج المحلى ٦,١٪. ولابد أن مثل تلك النتائج قد حازت رضا منظّرى التحديث، فيما رحّب صناع السياسة بالعلاقات الأكثر دفئا بين البلدين، والتى ثبت أنه، من الصعب الحفاظ عليها على المدى الطويل. فى يوليو عام ١٩٦٣، قال روبرت كومر الذى كان قد عمل كحلقة صلة بين الشبكة وصناع السياسة بصفته متخصص الشرق الأوسط بالبيت الأبيض فى إدارتى كيندى وجونسون قال «إننى أكره أن أبدو فى موقف دفاعى، لكننى أعترف أنه من الصعب الحفاظ على توازن العلاقات المتقلقلة بيننا وبين الجمهورية العربية المتحدة، حيث يستمر ظهور القضايا الشائكة الواحدة تلو الأخرى.. هل يدرك الجميع أننا لم نكن أبداً فى وضع أفضل فى العالم العربى؟ إننا على علاقة طيبة إلى حد معقول مع الثوريين العرب لكن بدون أن نفقد عملاءنا القدامى. وهذا هو تماما الوضع الذى نريد أن نظل فيه، رغم الألم والتوتر الذى يقتضيه المحافظة عليه».

بيد أنه لم يكن باستطاعة نظرية التحديث والمعونات التنموية تجسير الهوة العريضة بين هدف التحول الاجتماعى طويل المدى، وبين الاهتمامات والمخاوف السياسية قصيرة المدى. سرعان ما أدرك صناع السياسة والمتخصصون الذين دعموا برنامج المعونة لمصر أنه لن يؤدى أبدا إلى اتفاق ناصر وصناع السياسة بالولايات المتحدة حول إسرائيل، أو الأنظمة الملكية المحافظة بالشرق الأوسط، أو الدعوة إلى الوحدة العربية، لكنهم كانوا قد أملوا أنها ستضع أساسا لعلاقة بين

البلدين بإمكانها مقاومة تلك الخلافات، وتساعد على تغير مصر بأسلوب متحكم به. لكن، حينما لم يعد بوسع ناصر أو صناع السياسة الاحتفاظ بتلك القضايا «فى الثلاجة»، سرعان ما فسدت العلاقات الأمريكية/ المصرية، مما كان له أثر سلبى على فاعلية نظرية التحديث، وعلى المعونة التنموية. كما عملت العلاقة الشخصية بين جونسون وناصر على تعقيد المشكلة بأن جعلت كلاً من الزعيمين على استعداد لقراءة أفعال الآخر وإجراءاته بأسلوب سلبى. كانت نظرية التحديث تتطلب الصبر ولم يكن بإمكانها تجسير الهوة بين النظرتين قصيرة المدى وطويلة المدى.

وقتئذ، كان ثمة أفراد أدركوا تلك التناقضات. قام ويليام جود، الذى كان بصفته مساعد مدير الوكالة الدولية للتنمية لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، مسئولا عن الإشراف على تفعيل برنامج المعونات فى مصر، قام فيما بعد باستدعاء معارضته للبرنامج حيث قال إن الولايات المتحدة دخلت تلك الاتفاقية عام ١٩٦٢ «على جثتى – وفى هذا قليل من المبالغة– لكنها دخلتها بالرغم من اعتراضاتى». رأى جود أن صفقة الثلاث سنوات تضمنت تنازلات بأكثر مما ينبغى «لقد تخلينا عن رافعتنا، وبمجرد أن ضمن المستر ناصر اتفاقية السنوات الثلاث، شرع فى متتالية كاملة من الأنشطة المعادية لنا، وغدا قطع الغذاء عن شعبه الذى كان بحاجة ماسة إليه فى وقت كنا مرتبطين فيه باتفاقية لم ينقض أجلها بعد، غدا أكثر صعوبة من لو أننا كنا قد ارتبطنا بعدد من الاتفاقيات قصيرة الأجل، بحيث تتوفر لنا الفرصة لممارسة نفوذنا فى كل مرة يتم فيها التفاوض على اتفاقية جديدة». اعتقد جود بوجود اختلافات كبرى بين رأى الوكالة الدولية للتنمية فى البرنامج وبين نظرة مساعدة وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا إليه وأن مرجع ذلك كان إلى حد كبير هو السياسة، حيث تذكر جود أن «مساعد وزير الخارجية وفريقه كانوا يدعمون اتفاقية السنوات الثلاث بقوة لأسباب سياسية، وكنا، نحن فى الوكالة، نعارضها بقوة كونها غير منطقية. ظل برنامج الجمهورية العربية المتحدة، منذ

وجودى هنا، برنامجا سياسيا بشكل رئيسى، أكثر منه برنامجا للتنمية الاقتصادية. فى هذا البرنامج، نقوم بأشياء نأمل أن تساعد التنمية الاقتصادية فى الجمهورية العربية المتحدة، أشياء نعتقد أنها معقولة ومنطقية. لكن، وبشكل جوهرى، فإن سبب وجود برنامج لنا فى الجمهورية العربية المتحدة هو سبب سياسى، والأهداف الرئيسية التى نحاول خدمتها هى أسباب سياسية». رأى جود أنه فى حالة وجود هدف لتنمية اقتصادية طويلة الأجل فإنه ينبغى تنحية الاعتبارات السياسية جانبا والقيام بالتزام يدوم طويلا، أما إذا كانت الاهتمامات الأساسية سياسية، فمن الأجدى العمل وفق اتفاقيات قصيرة الأجل تتيح للولايات المتحدة ممارسة نفوذ مستمر، وأن اتفاقية السنوات الثلاث على أساس سياسى لن تخدم أيا من الهدفين».

كان اختبار استخدام نظرية التحديث وسيلة لاحتواء التغير الثورى، أكثر اكتمالا فى إيران، هذا على الرغم من أنه كشف مواطن ضعف تتطابق مع تلك التى ظهرت حينما طُبقت النظرية بمصر. كان السياق فى إيران على قدر كبير من الاختلاف عن مثيله فى مصر فى نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، حيث كانت إيران، بالتقابل مع مصر، حليفا للولايات المتحدة وتنتج كميات كبيرة من النفط ولها حدود مشتركة مع الاتحاد السوفييتى، مما زاد مخاوف المحللين وصناع السياسة من حدوث أية زعزعة فى الأوضاع. كما أنه، وعلى حين أن صناع السياسة كانوا يأملون فى الحيلولة دون الإطاحة بحكم ملكى محافظ وموالٍ للولايات المتحدة بعامة، من خلال قوى ثورية قاعدية، كانت الثورة قد حدثت فى مصر بالفعل وكان الهدف هو الحد من طاقتها أو إعادة توجيهها. هذا علاوة على أن علاقة الشاه مع إسرائيل كانت جيدة إلى حد معقول، وأن المعارضة داخل الولايات المتحدة لمساعدة إيران كانت أقل كثيرا من المعارضة لمساعدة مصر. ومعاً، كانت تلك الاختلافات تعنى أنه كان بإمكان صناع السياسة الاستناد إلى فكرة نظرية التحديث القائلة بأن أى

نظام للدولة القومية يتكون من أجزاء سياسية واجتماعية واقتصادية، ثم استخدام أنماط مختلفة من المعونات السخية والنفوذ فى محاولة منهم لإدارة التغيير فى المجالات الثلاثة جميعها.

كان المراقبون قد عبّروا عن هواجس خطيرة حول المعدلات غير المتسقة للتغيرات السياسية والاجتماعية فى إيران من جهة، والتغيرات الاقتصادية من جهة أخرى. فى مقال له عام ١٩٦٢ بعنوان: «إيران فى أزمة مستمرة» بيّن تى. كويلر يونج، أبرز المتخصصين الأمريكيين الأكاديميين فى الشأن الإيرانى وقتئذ، أن الإيرانيين ليس لديهم أى ثقة فى النظام السياسى الفاسد والعمليات الانتخابية التى يجُريها، وأن ثمة قضايا أكثر خطورة تكمن خلف تلك الأزمة السياسية التى تكاد تكون دائمة. ذهب يونج إلى أن إيران «كانت فى مرحلة متقدمة نسبيا من تلك الثورة الاجتماعية الشاملة التى كان يمر بها معظم العالم غير الغربى فى الوقت الراهن»، وأن إيران، وبخلاف بلدان عديدة فى الشرق الأوسط وأماكن أخرى كانت قد اضطلعت فى السنوات الأخيرة بالفعل ببرنامج للتنمية رآه يونج لافتا وإن لم يكن دراماتيكيا». لكنه اعتقد أيضا أن نجاح برنامج التنمية الاقتصادية، يجعل من الصعب، على مستوى الواقع، التحكم فى التغير الثورى، فيما تتبدى فى الأفق مشاكل محتملة أكثر خطورة إن لم يستطع الاقتصاد مواصلة النمو، أو إن ظل الإصلاح السياسى والاقتصادى غير متسق مع ما حدث من نمو اقتصادى وغير مواكب له. أيضا، كان لمسئول شعبة الشئون الإيرانية بوزارة الخارجية، چون دبليو. بولينج نفس الرؤية إذ بيّن أن جهود الشاه للتنمية الاقتصادية وإصلاح الريف أوجدت مجموعات معارضة مختلفة، حيث تحدى اليساريون، والقوميون المعتدلون والنخب المحافظة، والقيادات الدينية، جميعهم القبضة التى يمارسها الشاه على السلطة. كما أن نسباً كبيرة من الفلاحين، وبخاصة أولئك الذين لا يملكون أراضى كانوا يواجهون أكثر المغبات قسوة نتيجة الانتقال إلى الزراعة الميكنة، وشعروا

أيضاً بالاغتراب. هذا بالإضافة إلى رفض الشاه اقتسام السلطة ومحاولاته الهاجسية لتقوية قدرات الجيش الإيرانى لاستخدامه فى مواجهة قوى المعارضة الداخلية. حذّر بولينج من أنه لا «يمكن استبعاد وجود مزيج من الأوضاع فى المستقبل تؤدى إلى محاولة عدد من مختلف عناصر المعارضة السياسية ومعهم عناصر مستاءة فى القوات الأمنية الإطاحة بالنظام، وهذا الاحتمال قد يتزايد على المستوى البعيد إذا استمرت التوجهات السياسية الحالية». كانت تلك الهواجس تقلق الرئيس كيندى أيضا، الذى أمر فى أعقاب إضراب للمدرسين الإيرانيين فى بداية مايو عام ١٩٦١، مجلس الأمن القومى بتشكيل قوة مهمات خاصة بإيران مكونة من المتخصصين فى الشرق الأوسط وممثلين لمختلف الهيئات الحكومية.

عكست سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران فى بداية الخمسينيات، واستنادا إلى تلك المخاوف، صعودا لنظرية التحديث كأسلوب رئيسى لاحتواء التغير الثورى وإدارته. كانت الولايات المتحدة قد حافظت على برنامج معونة فى إيران منذ أعادت السى آى إيه الشاه إلى السلطة فى أغسطس عام ١٩٥٣، حيث كانت معظم المعونة توجّه للشئون العسكرية والأمنية وكانت تهدف إلى العمل على استقرار نظام الشاه. بيد أنه، وفيما استمرت الولايات المتحدة تمد إيران بالعتاد الحربى والتدريبات التى أبقت على نظام الشاه القامع، تغير توجه برنامج المعونات الأوسع بشكل جذرى أثناء سنوات الخمسينيات المبكرة. لكنه بالتقابل مع الحالة المصرية، لم يكن التركيز الجديد هو الإمداد بالمعونة من أجل التنمية الاقتصادية فقط، بل ركز صناع السياسة الأمريكيون على الإصلاحات السياسية والاجتماعية المواكبة للتنمية الاقتصادية. وفى واقع الأمر، فإنه، وبمرور الوقت، غدا المكوّن الاقتصادى من عملية التحديث وبخاصة ذلك الذى كان يستند إلى المعونة الاقتصادية الأمريكية، ذا أهمية ثانوية، واستطاعت الولايات المتحدة تقليص برنامج معونة التنمية فى إيران إلى حد كبير، وذلك لأن إيران كانت بحلول عام ١٩٦٥ تحصل على ٧٥٠ مليون دولار سنويا من عائدات النفط.

أدمج اقتراح صدر فى مايو عام ١٩٦١ عن إدارة التعاون الدولى تركيز دانييل لرنر على الاتصالات والمكوّن البشرى للتحديث، اقتراح وُضِع خصيصا لإقناع الإيرانيين بمحاولة إحداث تحول اقتصادى وسياسى واجتماعى متحكم به فى بلادهم. أشار الاقتراح، فى أعقاب تعيين الشاه لعلى أمينى ذى التوجهات الإصلاحية رئيسا للوزراء أثناء إضراب المدرسين فى مايو ١٩٦١، إلى إمكانية استخدام التليفزيون لـ«تعليم اقتصاد التنمية من أجل تقوية وضع رئيس الوزراء الجديد»، بحيث تقوم الولايات المتحدة بإعداد منهج يستغرق مدة تتراوح بين عشرين وثلاثين ساعة لتدريس الخطوط الرئيسية لطريق التحول الاقتصادى الذى سلكته الولايات المتحدة وإنجلترا واليابان، ودول أخرى تمر بفترة انتقال مثل فرموزا، ويكون أحد أهداف البرنامج هو تشجيع نهجٍ للتحديث من القمة إلى أسفل ويكون ملاك الأراضى، ووفقا لهذا النهج، على استعداد للتخلى عن بعض الأراضى لإعادة توزيعها على الفلاحين المعدمين.

اقترح أيضا أن يضع صفوة المؤرخين الاقتصاديين تلك السلسلة التعليمية أو يشرفوا عليها وذلك من أجل إضفاء المصداقية على هذا النهج، كما يتم إعداد البرنامج بحيث يمكن استخدامه فى بلدان أخرى أيضا. كشف الاقتراح عن تركيز منظّرى التحديث على النماذج العلمانية للتنمية، حيث كانت النية أن يكون المُنْتَج فيديو للتحديث مدته حلقات مجموعها خمسون ساعة من مقاس واحد يناسب الجميع ويقوم بمقتضاه الفرد بتعليم نفسه بنفسه. أيضا، قوض الاقتراح أسس انحياز منظرى الحداثة الحضرى والنخبوى الواضح لأن التليفزيون لم يكن قد دخل سوى إلى مدينتين إيرانيتين وكان عدد مشاهديه بحلول عام ١٩٦٠ لا يتعدى ٣٠٠٠٠٠ شخص.

وفيما وصل الاقتراح إلى أعلى درجات سلسلة صناعة السياسة، ووجه بالمقاومة حتى بالرغم من أن ناقديه أظهروا قبولهم المبدئى لنظرية التحديث. علّقَ كنث هانس

المدير المساعد لمكتب الموازنة على الاقتراح فى حديث له مع وولت روستو نائب المساعد الخاص للرئيس لشئون الأمن القومى وفيما اعترف بحسن نوايا من وضع الاقتراح قال إن معلوماته عن حقائق الأوضاع فى إيران لم تكن صحيحة لأن مشكلة إيران لم تكن بعد هى إعادة توزيع الأراضى، الأمر الذى كان له أن يصبح ضروريا فيما بعد، بل مشكلة ملكية الأرض ذاتها، رأى محاولة إقناع ملاك الأراضى الإيرانيين الأثرياء بالتخلى عن بعض ممتلكاتهم فى تلك اللحظة، تحركاً أسرع مما ينبغى. علاوة على ذلك، فقد رأى هانس أنه لا يجوز للولايات المتحدة أن تضطلع بدور فى مثل ذلك الوضوح فى الشأن الإيرانى الداخلى لأن فعل هذا يُشْتَمّ رائحة فلسفة «افعلها نيابة عنهم» المعتادة، وأن الأفضل من ذلك هو إمداد رئيس الوزراء الجديد على أمينى بالمساعدة الضرورية التى تمكنه من وضع البرنامج الخاص به بنفسه. وهكذا، انتهى هانس إلى أن الاقتراح كان فكرة جيدة لكنها بحاجة إلى تعديلات، وأن التوقيت لم يكن مناسب بالدرجة الكافية. أيضا، فمن المحتمل أن يكون قد أدرك الفرص المحدودة لنجاح خطة تتوقع من ثلاثمائة ألف من مواطنى إيران الأكثر ثراء أن يشاهدوا تعليمات مدتها خمسون ساعة عن كيفية التنازل عن قدر كبير من ثروتهم من أجل تحديث بلدهم باتباع خطوط قد لا تكون صالحة للتطبيق فى السياق الإيرانى.

من المحتمل ألا يكون شاه إيران قد سمع أبدا عن ذلك الاقتراح بالتحديد، لكنه من المؤكد أنه سمع كثيرا مطالبات ملحة من صناع السياسة الأمريكيين، وأذعن لها فى النهاية، مطالبات بأن عليه الاضطلاع بالتحديث السياسى لتجنب اجتياح التغيير الثورى له. استغل المسئولون بإدارة كيندى، سلسلة من الاجتماعات مع ممثلى الشاه بواشنطون دى سى، وبإيران، ليذكروا تكرارا رغبتهم فى أن يروا الشاه يرسِّخ وضع بلده كدولة تحديثية تقدمية ذات توجه نحو الولايات المتحدة وأن السبيل إلى فعل ذلك هو احتواء الضغوط الثورية وإدارتها بتفعيل برامج تهدف إلى

تغيير المؤسسات والأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الإيرانية بأسلوب متحكم به. بل إن كيندى وليندون جونسون، نائب الرئيس آنذاك، عرضا الاقتراح على الشاه مباشرة ودافعا عنه لدى زيارته للولايات المتحدة فى إبريل ١٩٦٢. ثم قام جونسون مرة أخرى بتكرار فحوى الرسالة لدى جولة له فى إيران فى أغسطس من العام ذاك. وأخيرا، أدت كل تلك الإلحاحات، ومعها انتفاضات عديدة فى إيران فى عام ١٩٦١ وعام ١٩٦٢، إلى سلسلة من الإصلاحات الزراعية ومحاولات لمحاربة الفساد. وعلى الرغم من أن الشاه لم يكن ملتزما بتلك الإصلاحات إلا أن أعضاء حكومته نفذوها وأجبروه على قبولها بصفتها أمرا واقعا. وسرعان ما أدرك الشاه أن عليه الاضطلاع ببرنامج إصلاحى خاص به إن كان له أن يأمل فى الحفاظ على تحكمه بالبلد، وأعلن «الثورة البيضاء» فى يناير عام ١٩٦٣، وكان هذا البرنامج يقتضى إصلاح الأراضى، وخصخصة الصناعة، ومنح حق الاقتراع للنساء وتشجيع الإلمام بالقراءة والكتابة والقضاء على الأمية.

وعلى الرغم من أن خطة الشاه للتحديث المدعومة من قبل الولايات المتحدة شجعت التغيير المتحكم به، إلا أنها ولّدت معارضة واسعة عبر شرائح المجتمع الإيرانى. فلم يفعل الشاه سوى القليل للطبقات الوسطى التى يعتبرها المصدر الأكبر لمعارضته وتحاشاها عن عمد، كما أنه رفض الانفتاح السياسى بأى أسلوب ذى معنى. استاءت طبقة تجار البازارات، وفقراء الريف والمدن، وبقايا أتباع مصدق القوميين، استاءوا جميعهم من الأساليب التى أضعفهم بها برنامج الشاه، بيد أن ناقدى الثورة البيضاء المفوّهين الأعلى صوتا والذين كان باستطاعتهم الحصول على القدر الأكبر من دعم الجماهير أتوا من بين القيادات الدينية. وكان أكثرهم شعبية آية الله روح الله الخمينى الذى كان له الدور الحاسم فى قيادة سلسلة من أعمال الشغب فى يونيو ١٩٦٣ قمعتها قوات الشاه بوحشية من خلال قتل الآلاف. اعتقد الخمينى أن برنامج الشاه من خلال تبنيه الغربنة وتشجيعه

الإمبريالية الأمريكية كان يهدد بإضعاف الإسلام الشيعي ويهدد أسس المجتمع الإيراني بأسلوب لا رجعة عنه.

بحلول سنوات الستينيات الأخيرة، خرج الشاه من الأزمة منتصرا، مؤقتا على الأقل، فى معركته مع صناع السياسة الأمريكية من ناحية، ومع معارضيه فى الداخل من جهة أخرى، وأنهى برنامجه التحديثى. خفّف نقد القيادات الدينية له بأن قام بنفى الخمينى الذى ذهب إلى تركيا أولا، ثم إلى العراق حتى انتهى به المقام فى باريس. عملت محافظة الشاه على قواته الأمنية القمعية جيّدة التجهيز على إبقاء المعارضة الداخلية تعمل بسرعة وتكتم. أيضا، ساعد استمرار الشاه فى التوسع الاقتصادى القائم على أساس عائدات النفط المتزايدة وعلى اقتصادٍ ينمو مستقلا [عن أى إصلاح سياسى أو اجتماعى] على كسب إذعان بعض شرائح السكان وموافقتها على بقائه فى الحكم. كما عملت القلاقل التى سادت الشرق الأوسط من أواسط الستينيات وحتى نهايتها على إقناع صناع السياسة الأمريكيين بأن الشاه كان ركيزة للقوة فى المنطقة، ومن ثم، انتهى بهم الأمر للاعتماد عليه، وبأكثر من أى وقت سابق، لحماية مصالح الولايات المتحدة بالمنطقة. هذا على الرغم من أن هذا الاعتماد على إيران أتى معه بتكلفة دفعها ليندون جونسون وريتشارد نيكسون بسرور بعد عام ١٩٦٧ بأن منحوا الشاه كارتا على بياض لشراء أية تجهيزات عسكرية يرغب فيها واستخدم الشاه مصدر قوته الجديدة وحرية التصرف الواسعة هذه للهجوم بمزيد من الضراوة على المعارضة وقمعها. لكن بالطبع، فقد كشف انتصار الشاه عن طبيعته قصيرة العمر باهظة التكلفة فى أواخر السبعينيات حينما قام الإيرانيون، بإرشاد من القيادات الدينية بالإطاحة، بالشاه والترحيب بعودة آية الله الخمينى من المنفى.

ومثلما كانت الأوضاع فى حالة مصر، يكشف التحليل لسياسة الولايات المتحدة تجاه إيران من أواخر الخمسينيات وحتى أواسط الستينيات عن، مواطن قصور

نظرية التحديث كوسيلة لإحداث تحول متحكم به. نجم عن تطبيق نظرية التحديث على إيران بعض النتائج اعتبرها أعضاء الشبكة غير الرسمية من المتخصصين وصناع السياسة مواتية حيث شرع الشاه فى إحداث «ثورة بيضاء» أتت بتغيير حقيقى ومتحكم به فى أن فى بعض أوجه الاقتصاد والمجتمع الإيرانيين. بيد أنه، وكما فى الحالة المصرية، لم تأخذ نظرية التحديث فى حسبانها أبدا تطلعات زعماء الدول التى تم تطبيقها عليها أو رغباتهم. ولهذا، فإن تركيز الشاه المستمر على المعونة العسكرية والحفاظ على نظامه لم يعمل فقط على الحيلولة دون أية فاعلية محتملة لإصلاحاته بل أيضا على اغتراب شرائح كبيرة من الشعب عنه. كما أن نظرية التحديث اعتمدت على النمو والتغيير طويلىّ الأجل لتحسين أحوال الجماهير فى البلدان التى تم تطبيقها فيها لكنها لم تقدم شيئا للتعاطى مع اهتماماتهم أو اهتمام صناع السياسة هناك على المدى القصير. ومن ثم، حينما قام الخمينى وغيره من الزعماء الدينيين بتحريض الجماهير؛ لم يجد منظرو التحديث الذين كانوا يؤمنون بأولوية نماذج الولايات المتحدة وأوربا للتنمية والمجتمع والسياسة، حلولا يقترحونها، وهكذا أثبتت إيران أيضا أن نظرية التحديث كانت محدودة القيمة كوسيلة لإنجاز رسالة أمريكا المقدسة والدنيوية لتغيير الشرق الأوسط.

الخلاصة:

بنهاية الستينيات أدى عدم قدرة الولايات المتحدة على أن تجد أية وسائل مُرضية لإنجاز مهمتها المقدسة والدنيوية لتغيير الشرق الأوسط إلى قدر كبير من الإحباط فى أوساط شبكة المتخصصين غير الرسمية وصناع السياسة. كان فى إطار هذا السياق أن أكمل مكتب الاستخبارات والأبحاث التابع لوزارة الخارجية تقريره بعنوان «جذور مقاومة العرب للتحديث» وأرسله إلى وزير الخارجية فى صيف عام ١٩٦٩. تتيح إعادة قراءة تلك الوثيقة مع استحضار خمسين عاما من الجهود الأمريكية لتغيير وجه الشرق الأوسط ثلاث تبصرات حاسمة على أقل تقدير.

أولا، تلك الوثيقة مذهلة من حيث إنها تُعتبر انعكاسا للعلاقة بين إنتاج المعرفة وممارسة السطوة إذ إنها تذهب إلى وجوب «اجتثاث عروبة» العرب وتجريدهم منها. استند كتاب التقرير بقوة إلى بعض المتخصصين الأكاديميين ممن كانوا يحظون بأكبر قدر من الاحترام فى الولايات المتحدة: جوستاف فون جرونباوم، هاميلتون إيه. آر. جيب، ريتشارد نولت وكنث كراج، حيث ظهرت تلك الأسماء بكثرة فى هوامش الوثيقة. لكن كتاب التقرير، وفى محاولة منهم إضفاء المزيد من المصداقية عليه، استندوا أيضا إلى عدد من الإصدارات باللغة الإنجليزية كتبها أكاديميون وصحفيون شرق أوسطيون. وبهذا المعنى، فإن التقرير يتيح لنا دلالة واضحة على الافتراضات المهيمنة فى تلك الحقبة فى أوساط أعضاء الشبكة غير الرسمية عبر/ الدولية من المتخصصين فيما كانوا يقومون بتخيل الشرق الأوسط فى ماضيه وحاضره ومستقبله.

ثانيا، أوضح كتاب الوثيقة عن عدم قدرة لافتة لتفحص فرضياتهم عن إمكان التطبيق الشامل للتحديث أو الغربنة - وهذان مصطلحان كانوا يستخدمونهما تبادليا عن عمد وإصرار - أو العيوب العديدة المتأصلة فى الأساليب العديدة التى باشرت بها الولايات المتحدة وعملاؤها جهودها لتحقيق هذا الهدف فى الشرق الأوسط طوال نصف القرن السابق، وأوضحوا أيضا عدم استعدادهم للقيام بمثل ذلك التفحص. لم يبذلوا أى جهد لدراسة ما إن كان على الولايات المتحدة الاشتراك فى مشروع كهذا، أو للتساؤل عن مدى صحة الفرضيات التى تقوم عليها نظرية التحديث أو ما سبقها من نظريات، بل إن ما حدث كان النقيض التام لهذا. حينما اعترف كتاب الوثيقة بالتعارضات أو التناقضات بين ما أسموه «الفرضيات الأساسية خلف المؤسسات الحداثية» و«التقاليد العربية الإسلامية وأنظمة تلك الشعوب القيمية» كان الحل الذى توصلوا إليه للتعويض عن هذا هو «اجتثاث العروبة» بدلا من مساءلة فرضياتهم. يصبح هذا الفشل فى مساءلة فرضياتهم أو

فى تخيل حدود لسلطة الولايات المتحدة وقدرتها على تفعيل التغيير فى أى مكان فى العالم صادما بدرجة أكبر حينما نعلم أن هذا قد حدث عام ١٩٦٩، فى وقت كان قد أصبح من الواضح أن صناع السياسة الذين اعتقدوا فى فرضيات مماثلة عن آسيا قادوا البلد إلى أوحال ورطة فيتنام.

وأخيرا، يكشف ذلك التقرير، ربما بأكثر من أية وثيقة أخرى، عن الأساليب التى بها كانت التيمات المختلفة التى ناقشناها فى مجمل أجزاء هذا الكتاب قد أصبحت فى أواخر الستينيات مدمجة فى إطار شامل للمعنى مضى من خلاله أعضاء الشبكة غير الرسمية عبر / الدولية من المتخصصين يتخيلون الشرق الأوسط. ووفقا لواضعى الوثيقة، فقد كان من الضرورى فهم عدم قدرة العرب على التحديث نظرا للأهمية الدولية للمنطقة، تلك الأهمية التى أوضحتها حرب عام ١٩٦٧، حيث اكتسب الإسلام مرة أخرى، دورا مهما، بما زُعِم عن ممارسته أثرا بالغا فى الشئون الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعن أنه عامل يقيد جهود العرب الرامية للتحديث من خلال مصادقته على القوى السلطوية وأيضا تلك التى تعمل على التشظية والتذرّى ومساندته لها فى جميع أنحاء المنطقة. ورأى هؤلاء الكتّاب والمتخصصون أنه على الرغم من سعى القوميين العلمانيين للتصدى للأثر الذى يمارسه الإسلام إلا أنهم فشلوا لأن نجاحهم كان سيقتضى تحطيم المعتقدات التى تعمل كأساس للهوية العربية. وذهبوا إلى أن هذا «التردد» وعدم وضوح الرؤية قد أصبح «السمة المميزة للعربى الحديث نتيجة لعدم الاتساق بين الثقافة العربية الإسلامية، والثقافة الغربية العلمانية». أما العرب الذين استطاعوا التغلب على التردد وعدم وضوح الرؤية، هؤلاء الذين أصبحوا «محدَّثين» (أى مُغربنين)، فإنهم إما يعانون العزلة فى أوطانهم أو يهاجرون «إلى الغرب حيث تسود أوضاع مختلفة». رأوا أيضا أن مغبات الفشل فى تحقيق تحديث واسع القاعدة كانت بالغة الأهمية: عدم قدرة الدول الإقليمية على اتباع «سياسات خارجية مستقلة تعمل فى

صالحها»، وعدم إمكانية تنفيذ برامج الإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى سوى بأسلوب تدريجى وغير مكتمل. أما الأهم من هذا كله، فإن هذا الفشل كان يعنى عدم «تحقيق تقدم باتجاه حل للصراع العربى / الإسرائيلى» وما نجم عن ذلك من كارثة عسكرية، الأمر الذى سنتناوله فى الفصل التالى.